



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2018/

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعه: 2018/2017

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

أثر الجباية البترولية على الموازنة العامة في الجزائر

خلال الفترة (2000 - 2016)

إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبين:

- د. رايس فوضيل

- رفيقة غلاب

- مفيدة زغداني

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	آيت يحي
مشرفا ومقرررا	أستاذ محاضر - ب -	فوضيل رايس
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر - ب -	شريط كمال

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"...وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ  
نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى  
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ  
وَأُدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ  
الصَّالِحِينَ"

سورة النمل الآية 19

## شكر وعرفان

يقول الله عز وجل: (ولئن شكرتم لأزيدنكم) صدق الله العظيم.

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم، وأعطانا من القوة ما لم نكن نأمل.

الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام، أكرمنا بنعمة الإسلام يسر لنا سبيل العلم، فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى.

نشكر الله على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، الذي هو ثمرة جهد متواصل والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى خاتم الأنبياء والمرسلين، صاحب الخلق العظيم محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بخالص الشكر والأمتنان لكل من قدم لنا يد العون، بصفة مباشرة أو غير مباشرة من أجل إعداد هذا البحث، ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل "رايس فوضيل" لتأطيره وإشرافه على هذا البحث، والذي تحمل معنا أعباء هذا العمل، كما أنه لم تبخل علينا بأفكاره القيمة ونصائحه الوجيهة التي كانت لنا مشكاة نور أضاءت دربنا.

إلى من أنير بوجودهم قسم العلوم الإقتصادية "آيت يحي سمير، شريط كمال، طلبة عادل، براهيم خالد....."

إلى كل عمال مكتبة العلوم الإقتصادية.

وشكرا

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
-	الإهداء
-	الشكر
I-V	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
أ- د	مقدمة عامة
23-1	الفصل الأول: أسس نظرية حول الجباية البترولية
2	المبحث الأول: عموميات حول الجباية
2	المطلب الأول: مفهوم الجباية
2	أولاً: تعاريف مختلفة للجباية
3	ثانياً: التطور التاريخي للجباية
4	المطلب الثاني: أنواع الجباية
4	أولاً: الضريبة
6	ثانياً: الرسوم
8	المطلب الثالث: الأسس القانونية للجباية
8	أولاً: نظرية المنفعة والعقد الإجتماعي
8	ثانياً: نظرية التضامن الإجتماعي
9	المبحث الثاني: مفاهيم حول الجباية البترولية
9	المطلب الأول: مفهوم الجباية البترولية
9	أولاً: تعريف الجباية البترولية
10	ثانياً: التطور التاريخي للجباية البترولية في الجزائر
10	ثالثاً: خصائص الجباية البترولية
11	المطلب الثاني: أنواع الجباية البترولية
11	أولاً: الضرائب المفروضة في مرحلة البحث
12	ثانياً: الضرائب المفروضة في مرحلة الإستغلال

13	المطلب الثالث: الفصل بين الجباية العادية و غير العادية والجباية البترولية وأهميتها
13	أولاً: الجباية العادية
13	ثانياً: الجباية غير العادية
14	ثالثاً: الجباية البترولية
14	رابعاً: أهمية الجباية البترولية
15	المبحث الثالث: تحصيل الجباية البترولية في الجزائر
15	المطلب الأول: تحصيل الجباية البترولية في الجزائر
15	أولاً: تطور مداخيل الجباية البترولية في الجزائر 2000-2015
16	ثانياً: معدلات الإستخراج
17	ثالثاً: صياغة العقود والمناقصات
18	المطلب الثاني: المبادئ الأساسية في حساب الجباية البترولية
18	أولاً: مبدأ العدالة والمساواة
19	ثانياً: مبدأ اليقين
19	ثالثاً: مبدأ الملائمة في التحصيل
20	رابعاً: مبدأ الإقتصاد في النفقات
20	المطلب الثالث: آلية حساب الجباية البترولية
20	أولاً: مكونات الجباية البترولية
21	ثانياً: المتعاملون في المنبع البترولي
21	ثالثاً: آليات تقسيم الجباية البترولية
45-24	الفصل الثاني: الموازنة العامة وتقسيماتها في الجزائر
25	المبحث الأول: مدخل للتعريف بالموازنة العامة
25	المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة
25	أولاً: التعريف بالموازنة العامة
26	ثانياً: خصائص الموازنة العامة
26	ثالثاً: أهمية الموازنة العامة
27	رابعاً: أهداف الموازنة العامة
28	المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة وأنماطها
28	أولاً: مبادئ الموازنة العامة

29	ثانيا: أنماط الموازنة العامة
30	المطلب الثالث: التصنيف العام للموازنة العامة للدولة أولا: تصنيف النفقات العامة
32	ثانيا: تصنيف الإيرادات العامة
34	المبحث الثاني: تكوين الموازنة العامة ومراحلها التنظيمية
34	المطلب الأول: تقديرات الموازنة العامة
34	أولا: القواعد العامة في التقدير
35	ثانيا: طرق التقدير
35	ثالثا: السلطة التي تتولى إعداد الموازنة العامة
36	المطلب الثاني: تحضير وإعداد الموازنة
36	أولا: مرحلة الإعداد والتحضير
37	ثانيا: مرحلة الاعتماد
37	المطلب الثالث: تنفيذ الموازنة العامة والرقابة عليها
37	أولا: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة
38	ثانيا: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة
39	ثالثا: تكوين الموازنة العامة والمراحل التنظيمية
40	المبحث الثالث: الموازنة العامة في الجزائر
40	المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة في الجزائر
40	أولا: تعريف الموازنة العامة للدولة (الجزائر)
41	ثانيا: نشأة وتطور الموازنة العامة
41	المطلب الثاني: طرق إعداد الموازنة العامة في الجزائر
41	أولا: إعداد الموازنة
42	ثانيا: اعتماد الموازنة
42	ثالثا: تنفيذ الموازنة
42	رابعا: مراقبة وتنفيذ الموازنة
44	المطلب الثالث: تمويل الموازنة العامة في الجزائر
44	أولا: إيرادات الجباية العادية
44	ثانيا: الإيرادات العادية غير الجبائية
44	ثالثا: الجباية البترولية

75-46	الفصل الثالث: دور الجباية البترولية في الموازنة العامة في الجزائر من 2000-2016
47	المبحث الأول: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016
47	المطلب الأول: تطور الموازنة العامة من 2000-2008
47	أولاً: تطور الإيرادات العامة من 2000-2008
49	ثانياً: تطور النفقات العامة من 2000-2008
50	ثالثاً: برامج التنمية الإقتصادية في الجزائر
51	المطلب الثاني: تطور الموازنة العامة من 2009-2012
51	أولاً: تطور الإيرادات العامة من 2009-2012
52	ثانياً: تطور النفقات العامة من 2009-2012
53	المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة من 2013-2016
53	أولاً: تطور الإيرادات العامة من 2013-2016
54	ثانياً: تطور النفقات العامة من 2013-2016
54	ثالثاً: مدى تغطية الإيرادات الكلية للنفقات العامة من 2000-2016
57	المبحث الثاني: أهمية الجباية البترولية في الجزائر من 2000-2016
57	المطلب أول: تطور الجباية البترولية من 2000-2016
59	المطلب الثاني: نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية 2000-2016
62	المطلب الثالث: نسبة الجباية البترولي إلى النفقات الكلية 2000-2016
65	المبحث الثالث: الإصلاحات الهيكلية الضرورية الهادفة لإستقرار وتنوع قاعدة النظام الجبائي
65	المطلب الأول: إصلاحات النظام الجبائي
65	أولاً: أسباب ودوافع الإصلاح وأهدافه
67	ثانياً: مكونات الإصلاح الجبائي
68	المطلب الثاني: إصلاحات هيكل الموازنة
68	أولاً: دعم الطاقة الضريبية للدولة
69	ثانياً: ترشيد الإنفاق العام
70	ثالثاً: سياسات تنمية القطاع الخاص في الجزائر
71	المطلب الثالث: الإصلاحات الهيكلية
71	أولاً: القطاع الصناعي



72	ثانيا: القطاع الزراعي
73	ثالثا: القطاع السياحي
78-76	الخاتمة العامة
83-79	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
16	تطور مداخيل الجباية البترولية في الجزائر (2000-2012)	1
47	إجمالي الإيرادات الكلية من 2000-2008	2
49	إجمالي النفقات العامة من 2000-2008	3
51	تطور الإيرادات العامة من 2009-2012	4
52	تطور النفقات العامة من 2009-2012	5
53	تطور الإيرادات العامة من 2013-2016	6
54	تطور النفقات العامة من 2013-2016	7
55	مدى تغطية الإيرادات الكلية للنفقات العامة من 2000-2016	8
58	علاقة الجباية البترولية بأسعار البترول من 2000-2016	9
60	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية من 2000-2016	10
63	مساهمة الجباية البترولية في النفقات العامة من 2000-2016	11

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
39	تكوين الموازنة والمراحل التنظيمية	1
56	مدى تغطية الإيرادات الكلية للنفقات العامة من 2000-2016	2
61	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية من 2000-2016	3
64	مساهمة الجباية البترولية في النفقات العامة من 2000-2016	4

## المقدمة العامة

تعتمد الحكومات على مصادر متعددة للإيرادات، وتختلف أهميتها حسب النظام الإقتصادي السائد ومدى تقدم الدولة والنظام السياسي المتبع، وتمثل الجباية عامة والجباية البترولية خاصة أهم مصادر التمويل التي تستخدمها الحكومة لتمويل برامجها الإنفاقية، حيث تشكل أعلى وزن نسبي في هيكل التمويل الحكومي لمعظم الدول البترولية.

ويعتبر قطاع المحروقات في الجزائر أهم القطاعات الإقتصادية، حيث يمثل أعلى نسبة من عائدات ميزانية الدولة، وفضلا عن ذلك يتصدر المنتج مرتبة عالمية، كما أنها مصدر للغاز، ويشكل هذا الأخير بالنسبة للجزائر الركيزة الأساسية للإستراتيجية الإقتصادية، بإعتباره الممول الرئيسي لمشاريع التنمية الإقتصادية المعول عليها لدفع عجلة الإقتصاد الوطني للأمام.

وتؤكد هذه المؤشرات على أهمية قطاع المحروقات في الجزائر، بحيث دفع الحكومات الجزائرية المتعاقبة إلى وضع هذا القطاع في قمة الأولويات.

وتتزايد أهمية الجباية البترولية في الجزائر يوما بعد يوم، فهي تكتسب أهمية إقتصادية تتمثل في تحريك دواليب النشاط الإقتصادي، مما أدى إلى التساؤل حول مدى إستمرارية الإعتماد على إيرادات هذا المصدر الحيوي لتمويل متطلبات الميزانية العامة للدولة وتغطية نفقاتها لما تحمله هذه الإستراتيجية من مخاطر على الإقتصاد الجزائري، كونها تعتبر المحرك الفعال ونقطة إنطلاق لكل برنامج حكومي إذ يتم تغذية الميزانية العامة للدولة عن طريق هذا النوع من الجباية والتي تتميز بالتغير المستمر بسبب تقلبات أسعار البترول.

فالتبعية المطلقة للجباية للجباية البترولية تظهر حساسية الميزانية العامة إتجاه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية، التي تؤدي إلى تغير الجباية البترولية والتي تنجم عنها أخطار تؤدي في الغالب إلى أزمات إقتصادية قد تطول فترة معالجتها.

لذا إضطرت الجزائر إلى وضع إصلاحات للقيام بنظامها الجبائي قصد خلق قاعدة إقتصادية صلبة، قادرة على تحمل أعباء وإحتياجات الميزانية العامة للدولة، ومن ثم إستقرار الوضعية العامة لإقتصاد الجزائر.

• إشكالية البحث:

مما سبق تقديمه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر الجباية البترولية على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2016 ؟

ولتوضيح جوانب المشكلة أكثر يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالجباية البترولية؟ وفيما تكمن أهميتها المتزايدة في الإقتصاد الجزائري؟
- ✓ ما مدى إعتداد الميزانية العامة في الجزائر على الجباية البترولية؟
- ✓ كيف تتأثر الميزانية العامة في الجزائر بالتغيرات الحاصلة في الجباية البترولية وأسعار البترول؟
- ✓ ماهي أهم الإصلاحات المتخذة لتحسين القاعدة الجبائية في الجزائر؟

• الفرضيات:

**الفرضية الرئيسية:** تعاني الموازنة العامة في الجزائر من خلل جبائي يتمثل في التأثير الكبير للإيرادات العامة بتقلبات الجباية البترولية وأسعار البترول على الموازنة العامة.

إنطلاقا من الفرضية الرئيسية يمكن إستخلاص الفرضيات الفرعية التالية:

- ✓ تعتبر الجباية البترولية وسيلة للدولة للحصول على الإيرادات المالية التي تمكنها من تحقيق التوازن الإقتصادي لإعتبارها من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة.
- ✓ تعتمد الإيرادات العامة بشكل رئيسي وكلي على الجباية البترولية، كما يعتمد هذا الأخير بشكل كبير على مستوى أسعار البترول.
- ✓ تعتبر الجباية البترولية موردا هاما لخزينة الدولة، لذا فإن أي تغير يحدث في قيمتها، فإنه ينعكس على إيرادات ونفقات ميزانيتها سواء بالزيادة أو بالنقصان(هذه التقلبات تنعكس طرديا على المتغيرات الإقتصادية).
- ✓ من أهم الإصلاحات التي إتخذتها الدولة الجزائرية لتحسين القاعدة الجبائية تتجلى في محاولة تطوير الجباية العادية، والإستثمار خارج قطاع المحروقات.

## • أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه سلط الضوء على إحدى القضايا الأساسية، التي أخذت إهتمام الدول البترولية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، كونها تطرح إشكالية أثر الجباية البترولية على الموازنة العامة في الجزائر، كما تكمن الأهمية في الدور الذي تلعبه الجباية البترولية باعتبارها إيراد حكومي مهم في الموازنة العامة من خلال تحديد دور وأهمية إيرادات الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة والإنفاق العام لرفع معدلات النمو الإقتصادي. وتستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الحاجة إلى العائدات المتأتية من المحروقات ودورها في تنمية إقتصاديات الكثير من الدول النامية بل وحتى المتقدمة منها، إضافة إلى توضيح أهمية الجباية البترولية وتأثيرها على إقتصاد الدول المنتجة للنفط.

## • أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان موضوع مهم في الإقتصاد الجزائري، ألا وهو أثر الجباية البترولية على الموازنة العامة وذلك من خلال الوقوف على أهمية ودور الجباية البترولية كمصدر من مصادر التمويل، إضافة إلى أبرز آثار الجباية البترولية على الموازنة العامة من سنة 2000 إلى 2016، والوقوف على أهم مراحل الإعداد والتنفيذ والرقابة على الموازنة العامة ومعرفة مصادر إيرادات ونفقات الموازنة العامة في الجزائر، بالإضافة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الجباية البترولية على الموازنة العامة في الجزائر.

## • حدود البحث

سيقتصر البحث في هذه الدراسة على دراسة أثر الجباية البترولية على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2016، مع تسليط الضوء على أثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات والنفقات العامة للدولة من خلال إبراز دور ومكانة الجباية البترولية في الإقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية:

**الحدود النظرية:** تم التركيز على الجباية البترولية.

**الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة من الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2016.

**الحدود المكانية:** ستقتصر هذه الدراسة على الدولة الجزائرية فقط.

## • منهج البحث:

تحقيقاً لهدف الدراسة وعلى ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحتى نستطيع الإجابة على أسئلة البحث والإمام بكل جوانبه وإختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقاً في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات وإنطلاقاً من طبيعة البحث ونوعه، يحددان نوع المنهج المستخدم، حيث أعتد في هذه الدراسة إستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف الموضوع محل البحث وربط الأسباب بالنتائج المتحصل عليها، وذلك من خلال الإعتماد على بيانات وإحصاءات المنظمات الدولية المتخصصة والتقارير السنوية (تقارير بنك الجزائر، تقارير وزارة المالية، تقارير منظمة الأوبك).

## • صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات ومشاكل، ومن خلال إنجازنا لهذه الدراسة تلقينا العديد من الصعوبات والعراقيل التي قد تواجه جل الباحثين والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ قلة الدراسات التي تناولت الموضوع؛
- ✓ قلة المراجع في المجال النفطي وصعوبة الحصول عليها؛
- ✓ التناقض والتضارب في الإحصاءات والمعلومات مما يؤثر سلباً على الدراسة.

## • أقسام الدراسة:

لتحصيل أهداف البحث محل الدراسة ولالإجابة عن الإشكالية المطروحة، وإثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة إرتأينا إلى وضع خطة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول جزء نظري بفصلين وآخر تطبيقي وبداية بمقدمة عامة وختاماً بخاتمة عامة وذلك حسب الآتي:

**الفصل الأول:** بعنوان أسس نظرية حول الجباية البترولية يحتوي على ثلاثة مباحث تتناول فيهم الجوانب النظرية والفنية للجباية البترولية من خصائص وأهمية وأنواع وفي الأخير التطرق إلى آلية حسابها.

**الفصل الثاني:** تحت عنوان الموازنة العامة وتقسيماتها في الجزائر، قسم إلى مبحث أول بعنوان مدخل للتعريف بالموازنة، والمبحث الثاني شمل تكوين الموازنة العامة ومراحلها التنظيمية من إعداد وتحضير وإعتماد ورقابة، والجزء الأخير يحتوي على الموازنة العامة في الجزائر من خلال تعريفها طرق إعدادها وتنفيذها وتمويلها في الجزائر.

**الفصل الثالث:** عبارة عن دراسة تحليلية بعنوان دور الجباية البترولية في الموازنة العامة في الجزائر يحتوى على ثلاثة مباحث يتم من خلالهم إستعراض إيرادات الجباية البترولية والموازنة العامة وذلك من خلال:

- علاقة الجباية البترولية بأسعار البترول و كذلك علاقة الجباية البترولية بالإيرادات والنفقات الكلية .

- كما سيتم إقتراح إصلاحات عامة تشمل هيكل الموازنة العامة وكذلك إصلاحات هيكلية للخروج من دائرة التبعية البترولية لموارد الدولة.



## أسس نظرية حول الجباية البترولية

تحظى الجباية في جميع السياسات المالية بأهمية بالغة، فهي تنظم في إطار قانوني محكم ومضبوط وهذا لاعتبارها الممول الرئيسي لنفقات ميزانية الدولة، وهي تشمل كل أنواع الضرائب والرسوم وجميع الإقتطاعات الأخرى.

إن الدور الذي تلعبه الجباية في تعبئة الموارد المالية للدول وإعطاء قدر من الفعالية الإقتصادية، جعل معظم دول العالم تعتمد على هذه الوسيلة التي تشكل منبعا ماليا أساسيا لا يمكنه أن يخفي مادام أن هناك إقتصاد يشمل نشاطات صناعية وتجارية خاضعة تقطع عليها حصص مالية إجباريا لتوجه فيما بعد إلى تمويل النفقات العمومية والتكفل المباشر بالإستثمار والخدمات ذات الطبيعة الإجتماعية. ولكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة عائدات للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة، والتي تشمل الجباية البترولية بنسبة مساهمة أكبر من غيرها.

وباعتبار أن الجزائر تتوفر على إمكانيات وإحتياطي معتبر من البترول، حيث تحتل مرتبة معتبرة عالميا، فالجزائر تعد من البلدان التي إهتمت بقطاع الصادرات وحيدة الجانب منذ الإستقلال مرتكزة بالأساس على المحروقات دون غيرها خلال مسيرتها التنموية.

ومن البديهي أن الجزائر من أجل تمويل برامج التنمية وتنفيذ المخططات الإقتصادية على العائدات البترولية، والتي تركز على إيرادات الجباية البترولية.

و التي بدورها تهيمن على مجموع الموارد الضريبية التي تشكل إستقرارا للمتغيرات الإقتصادية الكلية.

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

**المبحث الأول: عموميات حول الجباية.**

**المبحث الثاني: مفاهيم حول الجباية البترولية في الجزائر.**

**المبحث الثالث: تحصيل الجباية في الجزائر.**

**المبحث الأول: عموميات حول الجباية.**

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة، ونجد ضمنها الجباية البترولية والتي تعمل الدولة من أجل الحصول على مداخيل مرتفعة منها وهذا بفرض ضرائب متنوعة .

**المطلب الأول: مفهوم الجباية.**

إن التطور السريع الذي شهده العالم وإتساع نطاق المعاملات التجارية والمالية أجبر مختلف دول العالم على إيجاد وسائل وموارد جديدة لتمويل مشاريعها ونفقاتها العامة، ومن بين أهم هذه الموارد نجد الجباية التي تلجأ إليها الدول لتغطية متطلباتها الإقتصادية.

**أولا: تعاريف مختلفة للجباية.**

**التعريف الأول:** تعرف الجباية على أنها مجموعة من الإقتطاعات الإجبارية المطبقة من طرف الدولة من ضرائب ورسوم وإقتطاعات أخرى.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** للأستاذ تروتاي (الذي اقتصر في تعريفه على الجانب القانوني بوصفها وسيلة لتوزيع الأعباء بين الأفراد توزيعا قانونيا ودستوريا طبقا لقدراتهم التكليفية).<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** لجا ستونجينر(و الذي اعتبرها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة).

**تعريف Pierre Beltrame:** للجباية يمكن اعتبارها أنها حصة مالية محصلة من المكلفين من خلال صفتهم الإسهامية والتي تقبض عن طريق السلطة بتحويل ذمة مالية نهائيا بدون مقبل محدد، من أجل تحقيق ثابتة عن طريق السلطة العامة.

ومن التعاريف السابقة نستخلص أن:

<sup>1</sup> - حميد بوزيدة ، محاضرات لمقياس الجباية، فرع تقنيات البنكية و النقدية للتعليم عن بعد، سنة ثانية، جامعة التكوين عن بعد،

نيابة رئاسة الجامعة البيداغوجية، جامعة التكوين المتواصل، pedagogie@ufc.dz.net، ص:2.

<sup>2</sup> - محمد الطيب خمقاني ، زعوط عبد اللطيف، الجباية في توزيع المواد البترولية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية بحاسي مسعود(NAFTAL) مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص الإقتصاد و التسيير البترولي، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، 2012،2013، ص: 10.

الجباية هي استقطاع نقدي تفرضه السلطات على الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية، بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة.

### ثانيا: التطور التاريخي للجباية.

تعود الاقتطاعات الجبائية إلى أقدم العصور التاريخية، حيث وجدت الجباية وتطورت مع وجود السلطة العامة في المجتمع، وتطورت مع تطور أهدافها السياسية والاقتصادية، فالرومان إعتبروا الجباية من أهم عناصر السيادة في إمبراطوريتهم، حيث فرضوا الجباية لتمكنهم من تغطية الأعباء المترتبة عليهم جراء قيامهم بالتزاماتهم الخدمائية والدفاعية وذلك دون الاهتمام بالأسس المتبعة لفرض ولتحصيل هذه الجباية والأساليب ذات الطابع القمعي المتخذة لتحقيق ذلك.

إن من أهم الجبايات في العصر الروماني كانت ضريبة الرؤوس، والتي فرضت على كل شخص بمجرد إقامته على أرض الدولة، كان الملزم بها هو أب الأسرة الذي يدفع هذه الجباية عن كل الأفراد الذين يعولهم والبالغين من العمر 18 سنة إلى 60 سنة والقادرين على العمل، بغض النظر عن كونه مالك لثروة أم لا، فهي لا تراعي المقدرة التكليفية للشخص وكانت تتم بقرارات إلزامية دون أخذ رأي المكلفين.

وفي الوقت الذي كانت فيه الجباية (الضريبة) يحصل عليها الملك في شكل استثنائي وهي بمثابة هبة في القرن 13 فقد أصبحت في القرن 14 ذات شكل عام ومستمر وأقر في إنجلترا عام 1429م حق فرض ضريبة ملكية دائمة، ويلاحظ أن التطور التاريخي للجباية (للضريبة) وقد طالب فوبان "Vauban" بضريبة واحدة رئيسية بدلا من الضرائب المتعددة، أما الطبيعيون "physiocrates" فقد نادوا بقصر التكليف الجبائي (الضريبي) على الإنتاج الزراعي باعتبار أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة.

وبعد قيام الثورة الصناعية في إنجلترا والثورة الفرنسية ظهر نظام الإقتصاد الحر القائم على أساس ما يسمى التعادل ويجدر بالذكر أن الثورة الفرنسية تأثرت بحد كبير بآراء الفيزيو قراط، حيث إعتبر الجباية العقارية (الضريبة العقارية) عنصر رئيسي في النظام الجبائي (النظام الضريبي).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد الطيب حمقاني ، مرجع سابق، ص ص: 9،10.

## المطلب الثاني: أنواع الجباية.

تلعب الجباية دورا هاما نظرا للمداخل التي تدرها على الدولة حيث تعتبر مجموعة من القواعد والإجراءات المتعلقة بالضرائب والرسوم والإتاوة.

### أولاً: الضريبة.

أ- **تعريف الضريبة:** في غياب تعريف تشريعي يمكن أن نعرف الضريبة على أنها: مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.<sup>1</sup>

**وتعرف كذلك بأنها:** إقتطاع نقدي ذو سلطة نهائي دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية.

**كما يمكن تعريف الضريبة أيضا:** على أنها ضريبة نقدية يدفعها الفرد جبرا للدولة أو إحدى هيئاتها القومية والمحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل الأعباء والتكاليف العامة، دون الحصول على مقابل أو منعة خاصة.<sup>2</sup>

من التعاريف السابقة نستخلص مايلي:

أن الضريبة هي أداء نقدي مباشر مطلوب من الأفراد بأمر من السلطة بصورة نهائية وبدون مقابل من أجل تغطية الأعباء العامة.

ب- **خصائص الضريبة:** من التعريفات سابقة الذكر يمكننا إستنتاج الخصائص التالية:<sup>3</sup>

- **الضريبة فريضة نقدية:** يتعلق الأمر بلاقتطاع وهذا ما يفرقها عن تسخير الأشخاص والسلع، يستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 13.

<sup>2</sup> - أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى الإصدار السادس دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص: 127، 126.

<sup>3</sup> - إبراهيم محمد خريس، الضرائب في النظام المالي الإسلامي (دراسة مقارنة)، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص: 76.

ففي النظم الإقتصادية القديمة، كانت الضريبة تفرض وتحصل في صور عينية نظرا لأن الظروف الإقتصادية السائدة آنذاك كانت تقوم على أساس التعامل بالصورة العينية.

- **الضريبة طابعا إجباريا لا إختيارفيه:** إن الضريبة شكل من أشكال إبراز وإظهار سيادة الدولة، فهي توضع ثم بعد ذلك تحصل عن طريق السلطة أو الإجبار، ويفهم من لفظ الإجبار الأمر المتمثل في إجبار المكلف بالضريبة من أدائها عبر طرق إدارية.

- **الضريبة تدفع دون مقابل:** من المعروف أن الضريبة تدفع من قبل المكلف بإعتباره عضوا متضامنا في المجتمع يلتزم بالمساهمة في الأعباء والتكاليف العامة للدولة، ولذلك لا يحق للمكلف أن يطلب من الدولة أن تقدم له نفعاً خاصاً ومباشراً لقاء دفعه للضريبة التي يلتزم بهل، سواء كان هذا النفع بصورة خدمة أو أي شئ آخر وهذا لا يعني أن المكلف بدفع الضريبة لا يستفيد من خدمات الدولة العامة، وإذا إستفاد يكون بإعتباره عضوا في المجتمع وليس بإعتباره من دافعي الضريبة.<sup>2</sup>

- **الضريبة تدفع بصورة نهائية:** وهذا يعني أن المكلف بعد دفع الضريبة المترتبة عليه لا يحق له المطالبة بإسترداد المبلغ التي دفعها كضريبة، مدام أنها فرضت بشكل يتفق وأحكام القانون الضريبي

- **الضريبة تهدف إلى تغطية الحاجات العامة:** تضمن النظرية الكلاسيكية، أن تغطية النفقات العمومية هو الهدف الرئيسي للضريبة وأن هذه الأخيرة لا يمكن أن يكون لها أي تأثير على الشؤون الإقتصادية.

أن هذا المفهوم الذي يحصر دور الضريبة في تمويل صناديق الخزينة العمومية وبمنحها وظيفة مالية بحية، يرتبط بعنصر الدولة الحارسة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص: 146.

<sup>2</sup> - جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي(بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الجزائر، 2010، ص: 85.

<sup>3</sup> - محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص: 150.

**ج- أهداف الضريبة:** تفرض الدولة النظام الجبائي بموجب قوانين وذلك من أجل تغطية أعبائها ونفقاتها في جميع الميادين سواء كانت الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية أو المالية منها, ويظهر ذلك من خلال الأهداف التي ترمي إليها.<sup>1</sup>

ف نجد أن للهدف المالي دور كبير في تحقيق أهداف الدولة، حيث تسيطر على جميع العمليات المالية من خلال الضرائب والرسوم وذلك لتحقيق توازن الميزانية وتغطية النفقات العمومية، كما تسعى إلى القضاء على إختلالات العجز في الميزانية.

أما فيما يخص الهدف الإقتصادي فإن الدولة تسعى دائما للوصول إلى حالة الإستقرار الإقتصادي بعيدا عن التضخم أو الإنكماش، وذلك عن طريق إستخدام الضريبة في مواجهة هذه الحالات.

ففي حالة التخفيض من نسب التضخم تلجأ الدولة إلى رفع معدلات الضرائب المباشرة بصفة نهائية.

أما في حالة محاربة الإنكماش فإن الدولة تقوم بتخفيض نسب الضرائب وزيادة الإعفاءات الضريبية مما ينتج إدخارا إضافيا، وبهذا يكون للضريبة أهمية لعلاج مساوئ الدورة الإقتصادية. مما سبق نستخلص أن الضريبة عبارة عن مساهمة إجبارية مالية، يقوم بدفعها الأفراد بصفة نهائية دون مقابل لتحقيق أهداف الدولة وتأمين حصيلة وافرة تستطيع من ورائها تنفيذ سياساتها الإقتصادية، حيث يتم إستخدامها بصورة مدروسة نظرا لدورها البارز في الجباية والتنمية الإقتصادية.

### ثانيا: الرسوم.

**أ- تعريف الرسم:** يعرف الرسم بأنه مبلغ معين من المال يدفعه الفرد إلى هيئة عامة، مقابل خدمة معينة طلبها الفرد من هذه الهيئة.<sup>2</sup>

**وفي تعريف آخر:** هو مبلغ مالي إلزامي يدفعه المستفيدون إلى الخزينة العمومية، مقابل خدمة معينة ذات نفع عام أو خاص.

<sup>1</sup> - منصور بن عمارة ، الرسم على القيمة المضافة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر 2010، ص ص: 21، 22.

<sup>2</sup> - فتحي أحمد ذياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2013، ص: 119.

كما يعرف أيضا: بأنه فريضة مالية يؤديها الفرد جبرا إلى الدولة مقابل إنتفاعه بخدمة معينة تترتب عليها نفع خاص له، إلى جانب النفع الناشئ عن أداء هذه الخدمة، وهنا يجب أن نعرف أنها تقدير وتحديد قيمة الرسم لا يتم على أساس المنفعة الخاصة التي تعود على دافع الرسم.<sup>1</sup> و منه نستخلص أن الرسم عبارة عن مبلغ نقدي يلزم الفرد بدفعه جبرا، مقابل حصوله على خدمة خاصة من نشاط إحدى إدارات أو مرافق الدولة، بحيث تحقق له نفعاً خاصاً على أن يقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة و الأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة.

**ب- خصائص الرسم:** من خلال التعريفات سالفة الذكر يمكننا إستنتاج الخصائص التالية:<sup>2</sup>

- **الصفة النقدية:** مقابل الحصول على الخدمة، يجب على طالبيها أن يدفع مبلغ من النقود إما أن يكون بنسبة مئوية معينة أو يكون مبلغ مقطوع أو ثابت.

- **الصفة الإجبارية:** أي أن على طالب الخدمة دفع المبلغ المستحق عليه مقابل حصوله على هذه الخدمة، وأن عنصر الإجبار إما أن يكون ذات صفة قانونية وهو الإجبار القانوني أو ذات صفة معنوية وهو الإجبار المعنوي.

- **المقابل في الرسم:** ويتمثل ذلك بأن يدفع الفرد الرسم مقابل ما يحصل عليه من خدمة تقدمها إليه إحدى الهيئات العامة، فالنفع الخاص الذي يحصل عليه الفرد يقترن بنفع عام.

**ج- الفرق بين الضريبة والرسم:** سنوضح في هذا العنصر الفرق بين السم والضريبة من حيث أوجه الإختلاف والشبه.<sup>3</sup>

- يتفق الرسم مع الضريبة أن الإثنين مبلغ معين من النقود يدفع إلى الدولة أو إحدى هيئاتها.

- يدفع الرسم لقاء خدمة مباشرة ذات نفع عام، بينما لا يوجد مقابل مباشر لدافع الضريبة.

- إن الرسم كالضريبة يفرضان بقانون أي بعد أخذ موافقة السلطة التشريعية عليها.

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، (مبادئ المالية العامة)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص: 94.

<sup>2</sup> - أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص: 64، 65.

<sup>3</sup> - مجد طاقة، هدى العزاوي، (اقتصاديات المالية العامة)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2007، ص: 82.

- يختلف الرسم عن الضريبة أنه يتوفر فيه عنصر الإختيار وليس كالضريبة تفرض جبرا ولكن الحقيقة هنا الإختيار شكلي، لأن الفرد الذي يطلب هذه الخدمات لا يستطيع الحصول عليها إلا بعد دفع مبلغ الرسم.

### المطلب الثالث: الأسس القانونية للجباية.

عملت نظرية المالية العامة في إيجاد نقطة الإرتكاز القانونية، التي تعطي الحق للدولة في فرض الجباية والتزام المواطنين بأدائها، ويمكن إرجاع هذه المحاولات إلى تيارين كبيرين كل منها تابع إلى فترة تاريخية معينة، أولهما نظرية العقد الإجتماعي والمنفعة، وثانيهما نظرية التضامن الإجتماعي.

وسنقوم بالتعرض لكلا النظريتين فيما يلي:<sup>1</sup>

**أولاً: نظرية المنفعة والعقد الإجتماعي:** لقد كان لهيمنة أفكار هذه النظرية خلال القرنين 18 و19، فالنظرية التقليدية قد حاولت تأسيس حق الدولة في فرض الجباية على أساس فكرة المنفعة، التي تعود على المواطنين مقابل دفع الضريبة في الإنتفاع بخدمات المرافق العامة المختلفة، وعلى أساس ذلك فإنه لولا إستفادة المواطنين بهذه الخدمات لما كان هناك حجية قانونية لفرض الجباية وإلزام الأفراد بأدائها.

إن نظرية المنفعة والعقد الإجتماعي وإن كانت تبحث عن مبرر حتى تكون الجباية متناسبة مع الدخل أو الثروة الخاضعة لها على أساس تعاقدية، فإنها لا توافق العصر الحديث بكل تطوراته وتغييراته.

**ثانياً: نظرية التضامن الإجتماعي:** تركز هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن المواطنين يلمون بضرورة وجود الدولة لأسباب سياسية واجتماعية، تعمل على تحقيق مصالحهم وإشباع إحتياجاتهم، ومن ثم ينشأ بين الأفراد تضامن إجتماعي بموجبه يلتزم كل واحد بأداء الجباية المفروضة عليه كل بحسب مقدرته التكليفية (المالية)، كي تتمكن الدولة من القيام بوظائفها المتعددة وتوفير الخدمات العمومية لكافة المواطنين، بلا إستثناء وبغض النظر عن مدى إسهامهم في تحمل الأعباء العامة، وأكثر من ذلك فمن الممكن إستفادة بعض الأفراد بالخدمات العمومية رغم عدم قيامهم بدفع الجباية أو بدفع مبالغ زهيدة كذوي الدخل المحدودة

<sup>1</sup> - محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص، ص: 19-23.



وعدم إنتفاع البعض الآخر بهذه الخدمات رغم قيامهم بدفع ضرائب المواطنين المقيمين في الخارج.

يتضح أن نظرية التضامن الاجتماعي تمثل السند القانوني، الذي تركز عليه الدولة لسيطرتها فيما يخص فرض الضريبة على المقيمين على إقليمها من مواطنين وأجانب.

### المبحث الثاني: مفاهيم حول الجباية البترولية.

تساهم الجباية البترولية بنسبة كبيرة بإيرادات الدولة (أكثر من 50%) وهذا راجع لهيمنة قطاع المحروقات على القطاع الوطني الجزائري، والذي يعتبر من أهم القطاعات وبالتالي مردودية عالية للجباية البترولية.

### المطلب الأول: مفهوم الجباية البترولية.

إن الجباية الخاصة بالنشاطات البترولية معقدة ومتشعبة، ولها خصوصيات كثيرة مقارنة بالنشاطات الأخرى، كما تعد من أبرز مصادر الإيرادات العامة نظرا لما تتميز به من خصائص.

#### أولاً: تعريف الجباية البترولية.

عرفت الجباية البترولية على أنها:

- الضرائب البترولية، تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لإستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة.<sup>1</sup>

- الجباية البترولية (Fiscalité Pétrolière) وتمثل جميع إيرادات الضرائب المفروضة على نشاطات الأعمال التي تخص قطاع المحروقات في الجزائر، مثل الأتاوة والرسم على الدخل البترولي والرسم المساحي، حيث تم التعبير عنها بالنسب المئوية (نسبة المساهمة في الإيرادات العامة) ونرمز لها بالرمز FP.<sup>2</sup>

ومنه نستخلص أن الجباية البترولية عبارة عن الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض في مراحل العملية الإنتاجية (البحث والإنتاج)، وتختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها،

<sup>1</sup> - مختار عصماني ، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2014-2001) مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2014 ، ص: 13.

<sup>2</sup> - عبد الوحيد صرامة ، دراسة العلاقة الدينامكية والسلبية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (خلال الفترة 1980-2014) ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص: 65.

فالدول المنتجة بكميات معتبرة مثلا أعضاء منظمة الأوبك<sup>\*</sup> يسعون إلى زيادة مداخيلهم من الجباية نظرا لكونها تمثل نسبة كبيرة من إيراداتهم وتعتمد ميزانياتهم عليها.

### ثانيا: التطور التاريخي للجبائية البترولية في الجزائر.<sup>1</sup>

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة التي تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، باعتبار قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن في الاقتصاد الجزائري ففي البداية كانت الجباية البترولية تخضع للقوانين الفرنسية.

لذا إرتبط مفهوم إستعادة الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر والإستقلال، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوريا أقرته جميع الدساتير في الجزائر، ومن هذا المنطلق أرست الجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات وإلغاء نظام الامتياز عام 1971 نظاما جديدا لاستغلال المحروقات، قائم على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سونا طراك الفاعل الأساسي التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على الحقول المكتشفة.

ففي الجانب التنظيمي كانت قضية الأسعار حجر الزاوية والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات البترولية أي دخل فأقرت مجموعة من القواعد تضمنتها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أفريل 1971 إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحلها وكذا جانب النظام الضريبي.

### ثالثا: خصائص الجباية البترولية.

تتميز الجباية البترولية على مجموعة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي:<sup>2</sup>

أ- **إحتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة:** وتتمثل هذه العوائد الريعية وعاء جذاب بصفة خاصة، وعلى أساس الكفاءة وعلى أساس العدالة كذلك إذا كانت ستعود كما هو الحال في الغالب على الأجانب.

<sup>\*</sup> الأوبك: تعتبر أول تنظيم إقتصادي بترولي يهدف إلى وضع حد للهيمنة الغربية، ففي شهر سبتمبر 1960 تم عقد أول إجتماع تقرر من خلاله تأسيس المنظمة بفينا والتي تضم 12 عضوا.

<sup>1</sup> - عبد الهادي حاج قويدر ، (الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 دراسة تحليلية)، مذكرة تخرج

لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2011-2012، ص ص: 41، 42.

<sup>2</sup> - مختار عصماني ، مرجع سابق، ص ص: 16، 15.

**ب- إنتشار عدم اليقين:** بشكل واضح ولكن ليس فقط في أسعار المنتجات البترولية، ولا تمثل الصعوبة الأساسية في تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بها، كما ينشأ عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا وتكاليف المدخ، والخطر السياسي والذي يتراوح بين المصادرة إلى التغييرات في النظم المالية العامة المستقبلية، بما في ذلك تلك التي تنجم عن المناخ والسياسات البيئية.

**ج- تفاوت المعلومات:** من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية من الحكومات المضيفة بالجوانب الفنية والتجارية لمشروع ما، في حين أن الحكومات المضيفة ستكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة.

**د- إرتفاع التكاليف وخلق مشاكل الإتساق الزمني:** عادة ما تتطوي مشاريع الصناعات البترولية، على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند إنهاء المشروع، وعليه فإن ميزان القوة التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمرين إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد التكاليف وحث الحكومات التي لديها أحسن النوايا لديها حافز التقديم شروط مالية عامة جذابة قبل بداية المشروع ولكن بعد ذلك بعد ما يصبح الوعاء الضريبي وإدراك المستثمرين لهذا الأمر يمكن أن يحد من الاستثمار (تعطيل الاستثمار) وهو ما يضر بالجانبين.

**هـ- النفط مورد ناضب:** إن أهمية محدودية الرسومات النفطية للأداء الاقتصادي في الأجل الطويل والتطورات في أسعار النفط محل شك غير أنه على مستوى المشروع، يمكن أن يشكل نضوب النفط قلعا شديدا فتكلفة الفرصة البديلة الرئيسية لاستخراج اليوم هي الاستخراج المستقبلي الضائع.

### المطلب الثاني: أنواع الجباية البترولية.

هناك نوعين من الجباية البترولية هما:<sup>1</sup>

**أولاً: الضرائب المفروضة في مرحلة البحث:** في هذه المرحلة لاوجود لأثر للإنتاج أو الربح، رغم هذا يوجد العديد من الدول التي تفرض الضرائب على الشركات للقيام بعملية التنقيب، ونميز نوعين من الضرائب.

<sup>1</sup> - جميلة قنادزة ، الجباية البترولية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص المالية العامة، تلمسان، 2010-2011، ص ص: 38، 40.

أ- **ضريبة حق الدخول:** يمنح التصريح بالبحث بعد إجراء مناقصة لتعيين المستفيد وأول من يعمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سنة 1971 حصلت بريطانيا على 15 رقة في بحر الشمال وكلفها هذا 90 مليون دولار كحق للدخول، وفي إيران قدر حق الدخول بـ 57 مليون دولار، وعليه تختلف قيمة هذه الضريبة من بلد إلى آخر حتى داخل البلد من منطقة إلى أخرى.

ب- **ضريبة حق الإيجار:** هذه الضريبة الجبائية يدفعها صاحب التصريح بحسب المساحة المستفاد منها، وظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما إستغلت شركات البترول الأراضي الخاصة وأخذت بعد ذلك الدول الأخرى، وهناك ثلاث طرق للدفع:

- الدفع الوحيد، أي دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة عند استلام المستفيد للتصريح؛
- الدفع سنويا، حسب المساحة المستغلة؛
- الدفع حسب المساحة، لكن لفترات مختلفة مثل الأرجنتين.

**ثانيا: الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال:** وهي الضرائب التي تمنح في حالة اكتشاف آبار بعد منح تصريح الاستغلال، وتتكون من:

أ- **حق الإيجار في مرحلة الاستغلال:** يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح في هذه المرحلة من الصناعة البترولية، والإيجار يكون سنويا، إما أن يكون ثابتا طوال مرحلة الاستغلال أو متزايدا حسب سقف الإنتاج السنوي، كما أن قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

ب- **الإتاوة:** هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طرديا معه كونها ضريبة على رقم الأعمال ومستقلة عن كل مفهوم للربح، فهي تعبر عن نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الإستغلال وتدفع بمجرد إستخراج المحروقات، إما نقدا أو عينا حسب رغبة الحكومات، وفي حالة عدم تحديد طريقة الدفع مسبقا تدفع نقدا.

ومعدل الإتاوة يختلف من دولة لأخرى، وهناك بعض الدول التي تعتمد المعدل التصاعدي حسب كمية الإنتاج المستخرجة يوميا.

**ج- الضريبة على الدخل:** استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب ضريبتها على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة والذي يعتمد دخلها الوطني على المداخل البترولية فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات. وتم العمل بمعدل 50% كنسبة للضريبة على الدخل بالنسبة لفرنزويلا سنة 1948، وفي سنة 1970، وبموجب اتفاقية طهران قدر المعدل بـ 55% ووصل إلى 85% بعد اجتماع وزراء دول الأوبك في ديسمبر 1974.

### المطلب الثالث: الفصل بين الجباية العادية وغير العادية والجباية البترولية وأهميتها:

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى كل من الجباية العادية وغير العادية، وأيضا إلى الجباية البترولية وأهميتها كالتالي.

**أولا: الجباية العادية<sup>1</sup>:** لكي تقوم الدولة بالإففاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة، ونجد من ضمنها الجباية العادية ونعني جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة جبرا بواسطة هيئاتها العامة لمالها من حق السيادة وبصفة منتظمة وتتمثل في الضرائب والرسوم التي ترد إلى الخزينة العامة بصورة نهائية وغير قابلة للرد بالإضافة إلى إيرادات الدومين.\*

وقد تعددت تقسيمات موارد الدولة تبعا لمعايير شتى، كانت في مجملها محاولات لجمع الموارد المتألفة في طبيعتها أو المتشابهة في أحكامها ومن مكونات الجباية العادية مايلي:

- الرسوم وأنواعها (قضائية، توثيقية، الإمتيازية، الإدارية)؛
- الضرائب وأنواعها (وحيدة، متعددة، على الأشخاص، على الأموال، على الدخل... الخ)؛
- إيرادات الدومين (الدومين العام، والدومين الخاص).

**ثانيا: الجباية غير العادية:** بالإضافة إلى الموارد المالية السابقة للدولة توجد بعض الموارد المالية الأخرى غير العادية (الإستثنائية) وهي التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة

<sup>1</sup> - جميلة قنادزة، مرجع سابق، ص: 21.

\* هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفقتها شخص إعتباري قانوني تملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات الناجمة عن تأجير العائدات لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات.

وتختلف أهميتها النسبية كمصدر إيرادي من الدولة إلى أخرى ولنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى، ومن بين أهم تلك المصادر نجد:

- القروض العامة (إجبارية، إختيارية، داخلية، خارجية، مؤبدة، مؤقتة، قصيرة، متوسطة، طويلة، قابلة للتسويق، غير قابلة للتسويق)؛
- الإعانات والهبات؛
- الإصدار النقدي الجديد.

**ثالثا: الجباية البترولية<sup>1</sup>:** وتمثل جميع إيرادات الضرائب المفروضة على نشاطات الإستكشاف والتنقيب والإنتاج وغيرها من الأعمال التي تخص قطاع المحروقات في الجزائر مثل الأتاوة، الرسم على الدخل البترولي، الرسم المساحي.

#### رابعا: أهمية الجباية البترولية<sup>2</sup>.

لقد احتل النفط وبعد فترة وجيزة من إستقلال الجزائر (خاصة بعد تأميم المحروقات) المرتبة الأولى في الإقتصاد الجزائري، ومنذ تلك الفترة والجزائر تعتمد في إقتصادها وبصفة شبه كلية على عائداتها من البترول، فالإستثمارات التي إعتدتها الجزائر في خططها التنموية تم تمويلها بواسطة إيرادات الجباية البترولية، بالإضافة إلى الصناعات البترولية الناجمة عنه.

**أ- الوظيفة الصناعية:** كانت خطة تقويم المحروقات محور السياسة التنموية في الجزائر لمدة طويلة، فقد حظي قطاع المحروقات خصوصا في السبعينات بعناية كبيرة، فجل الإستثمارات إستفاد منها مقارنة بالقطاعات الأخرى فمن بين خصائص الصناعة البترولية نجدها في النقاط التالية:

- المادة الأولية التي يعتمد عليها النشاط البترولي مادة قابلة للزوال وغير متجددة أي أن حياة الصناعة البترولية تكون زمنية معلومة ومحددة؛
- الصناعة البترولية تتضمن عنصري المغامرة والمخاطرة؛
- العرض والطلب على السلعة البترولية يتميزان بإنعدام المرونة في الأجل القصير؛
- إعتقاد الصناعة البترولية على وسائل ومعدات وتجهيزات متطورة؛
- إستغلال البترول يتطلب رؤوس أموال ضخمة.

<sup>1</sup> - عبد الوحيد صرارمة ، مرجع سابق، ص: 65.

<sup>2</sup> - جميلة قنادزة ، مرجع سابق، ص: 2-24.

ب- الوظيفة المالية (تمويل الإستثمارات): تبنت الجزائر إبتداءا من سنة 1976 إستراتيجية التصنيع التي إستهدفت تعزيز الإستقلال الوطني، وتحسين مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع، وبالتالي فإن النموذج الجزائري للتنمية قد نجم عن نظرية الصناعات المصنعة، وقد تم وصف هذه الإستراتيجية في الميثاق الوطني لسنة 1976، حيث أهملت الزراعة، لأن الصناعة تستطيع أن تبدأ عملية التراكم المؤدية إلى التنمية الإقتصادية وتمويل ذلك يتم بواسطة الإيرادات المحققة في قطاع المحروقات.

تميزت فترة مابعد الإستقلال حتى سنة 1966 بغياب سياسة التخطيط وركود إقتصادي عام، فهيكلة الإستثمارات في نفس الفترة تبين أن حصة الإستثمارات في القطاع العام كانت 25.66% مقابل 73% للإستثمارات الخاصة بالشركات الأجنبية أين كانت النسبة 39.52% في قطاع المحروقات.

### المبحث الثالث: تحصيل الجباية البترولية في الجزائر.<sup>1</sup>

تلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة، ومن ثم تغطية النفقات العامة، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة، وبالتالي فهي تسعى لتحصيلها وفق القواعد العامة للدولة كونها تحقق سنويا منفعة كبيرة وعائدات ضخمة تعود بالربح على ميزانية الدولة وتمويلها.

### المطلب الأول: الأسس الأولية لتحصيل الجباية البترولية في الجزائر.

تتطور مداخيل الجباية البترولية في الجزائر من سنة إلى أخرى فأحيان تشهد إرتفاعا، وأحيانا أخرى إنخفاض أي تذبذب في أغلب الأحيان وبالرغم من أن تحصيلها والإيرادات التي تحققها تعد المصدر الأساسي للخرينة العامة إلا أنها تلقى مشاكل في كيفية الإستغلال لذلك تتبع معدلات أولية للإستخراج وفق عقود مبرمة قانونيا.

### أولا : تطور مداخيل الجباية البترولية في الجزائر (2000-2015)

لقد شهدت مداخيل الجباية البترولية تذبذب خلال الفترة (2000-2016)، نتيجة التذبذبات الحاصلة في أسعار البترول ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

<sup>1</sup> - كارل تيري لاين ، فهم لغة الموارد، الرقابة على النفط، الدليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص: 14.

الجدول(1): تطور مداخيل الجباية البترولية في الجزائر (2000-2012)

الوحدة(مليار دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجبائية البترولية	1213.2	1001.4	1007.9	1350	1570.7	2352.7	2799
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
الجبائية البترولية	2796.6	4088.6	2412.7	2946.1	3579.7	4684.8	

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2012.

من خلال ما تم تقديمه في الجدول، يتبين أن طبيعة مداخيل الجباية البترولية المسجلة سنة 2000 رقم 1213.2 مليار دج، إرتفعت في سنة 2003 إلى حوالي 1350 مليون دولار، وكانت مداخيل الجباية البترولية متقاربة بين سنتي 2006-2007 إذ تجاوزت 2790 لتقفز لسنة 2008 إلى حوالي 4088.6 ثم تعود للتراجع سنة 2010 إلى حوالي 2946.1 مليار دينار، وعادت الإرتفاع مع سنة 2011 إذ بلغت 3979.7 مليار دينار جزائري، كما لوحظ إرتفاعها سنة 2012 إذ بلغت حوالي 4684.8 مليار دج.

ويفسر التذبذب إلى تقلب أسعار المحروقات وعدم إستقرارها.

ثانيا: معدلات الإستخراج.<sup>1</sup>

إن الموارد التي لا تستخرج اليوم تبقى مكانها فهي لا تختفي، والواقع أنه ليس من الحكمة في شئى إستخراج الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن إن كان ثمة بلد لا يستطيع إستخدام إيراداته بشكل جيد قد يكون من الأفضل أن لا يستخرج موارده فتزيد قيمتها مع ندرة الموارد وإرتفاع أسعارها كما أن إستخراج الموارد الطبيعية، ينقص من ثروة البلد إلا إذا إستثمرت الأموال في أشكال أخرى منتجة، فاستخراج الموارد الطبيعية كالنفط والغاز تجعل البلد أفقر لأنه لايتجدد ما يستخرج من باطن الأرض وتباع حتى تنتهي ولا يمكن تعويضها والسبيل الوحيد الذي يعوض إستهلاكها وتجعل البلد أكثر ثراء، هو إستثمار الإيرادات المتأتية من بيع الغاز والنفط في إطار سياسة صارمة وفعالة لتحويل رأسمال الطبيعي إلى رأس مال بشري ومادي مولد لتدفق مداخيل مستقرة ودائمة.

<sup>1</sup> - كارل تييري لاين ، مرجع سابق، ص:17.



ونظرا لأن الموارد الطبيعية هي أصول، يجب النظر إلى الأستخراج على أنه ببساطة نوع من إعادة توزيع للسندات التجارية بتحويل الأصول من شكل الموارد الطبيعية إلى مورد آخر أمام هذه الحقائق والتحديات يبدو واضحا وجليا أن هناك حاجة ملحة وعاجلة إلى وعي جماعي لدى الدول النفطية في إعتقاد إستراتيجية عملية تتمكن من خلالها من إيجاد بديل لهذه المعضلة حتى تضمن إستمرارية تدفق الإيرادات التي تساعد في إدارة عملياتها التنموية.

### ثالثا: صياغة العقود والمناقصات.

إن أنواع العقود التي يوقعها البلد المنتج مع الشركات المتعددة الجنسيات لإستخراج موارده الطبيعية، يمكن أن تترك أثر كبير على مقدار الإيرادات التي تتلقاها الحكومة بالمحصلة، وتقضي بعض الطرق في إدخال الشركات الأجنبية إلى البلد إلى الحد من المنافسة بشكل كبير الأمر الذي يقضي بدوره إلى خفض إيرادات الحكومة، إن عرض الحكومة أجزاء واسعة من حقول النفط للإستثمار التجاري بتعاقب سريع تقود على الأرجح إلى إنخفاض الأسعار، حتى شركات النفط الكبيرة لا تبدي إقداما كبير على المجازفة وتميل إلى شراء من خيارات التنقيب بأسعار منخفضة قبل أن تعرف العائد الذي تحققه عقود الإيجار التي حصلت عليه من قبل.

إن السماح بدخول الشركة إلى البلد قبل غيرها قد يقلل من المنافسة التالية، فالشركة التي تدخل البلد لإجراء تنقيب إبتدائي قد تستفيد من تقاطع المقاطع وسيكون لها معرفة أكبر ليس فقط حول المنطقة التي نقتبت فيها عن الغاز والنفط، بل أيضا حول المناطق المجاورة حتى ولو قامت الحكومة بعدئذ بعرض المناطق الأخرى بالمزاد العلني التنافسي، فإن المعلومات المتوفرة للشركة الأولى إضافة إلى صلتها بالمسؤولين ستضعف المنافسة وبالتالي إيرادات الحكومة وسيعلم المنافسون أنه لا يوجد تكافؤ في المعلومات فإذا ربحوا المناقصة لأنهم قدموا أسعارا مبالغا فيها أكثر مما قدمته الشركة الأولى التي تعرف القيمة الحقيقية للحقل والنتيجة ستكون الشركة أكثر تحفظا على السعر الذي تقدمه، ويمكن للحكومات أن تنظم تقديم عروض ومناقصات الإستثمار بطرق مختلفة في عروض العلاوة تتنافس الشركات إعتقادا على مبلغ العلاوة التي سيدفعونها للحكومة المضيفة بداية العقد.

إن عروض العلاوة تجبر المنتجين دفع مبالغ كبيرة مقدما دون معرفة كمية الموارد الطبيعية الموجودة أو نفقات الإستخراج، وهذه المخاطر التي تتطوي عليها عروض العلاوة قد تمنع

الشركات من التنافس أما عروض الإتاوة، حيث يدفع المتنافسون جزء من الإيرادات إلى الحكومة بمثابة إتاوات قد تنطوي على مخاطر أقل وتغذي المنافسة أكثر من عروض العلاوة، فهذه الأخيرة منافسة أكثر للدول النامية، حيث توجد مخاطر كبيرة في عملية التتقيب. وفي قيام الحكومات القادمة بتعديل شروط العقد، وبالنتيجة فإن عروض الإتاوة قد توفر للحكومات إيرادات أكثر من عروض العلاوة، لأنها لا تتطلب دفع مبلغ كبير من المال مسبقاً إضافة إلى قلة المخاطر التي تواجهها الشركات في تحمل خسارة كبيرة في حال قصرت الحكومات في إلتزاماتها في تحمل خسارة كبيرة في حال قصرت الحكومات في إلتزاماتها في بعض الأماكن من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية كان ثمة قلق من أن تقود عقود الإيجار إلى إغلاق مبكر لآبار النفط، في حالات أخرى إلى الإفراط في إستخراج للموارد، إن دفع أي إتاوة يخفض العائد الصافي المجني، قد يؤثر على قرار شركة النفط بإغلاق البئر قبل الوقت الضروري.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: المبادئ الأساسية في حساب الجباية:

توجد مجموعة من المبادئ أو القواعد التي ينبغي أن تحكم التنظيم الضريبي، أي أن يأخذ المشرع إذا ما أراد أن يصبح النظام الضريبي صالحاً يحاول أن يوفق بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد أي أن الحصيلة اللازمة لأداء الدولة لخدماتها والعدالة اللازمة لتحقيق نوعاً من المساواة بين المكلفين.

يعتبر آدم سميث أول من حاول عام 1776 وضع القواعد الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الضريبي وذلك في مؤلفه المشهور (ثروة الأمم) وهذه القواعد هي:<sup>2</sup>

#### أولاً: مبدأ العدالة والمساواة:

أصبح مفهوم العدالة أمام الضريبة يثير الكثير من النقاش حيث أن أغلبية العلماء ينظرون إليه كمفهوم نسبي متوقف على القيم السائدة في بلد ما حسب الزمان والمكان، هذا ما يجعل صعوبة تعريفه وصياغته بصفة مطلقة، لكن المفهوم الحديث للعدالة الجبائية مشتق من مبدأ المساواة أمام الضريبة التي تفرض عموميتها ومعاملة الفرد حسب قدرته على الدفع، إن عمومية الضريبة يقصد بها عمومية شخصية بمعنى أن الضريبة تطبق على جميع الأشخاص الخاضعين

<sup>1</sup> - كارل تييري ، مرجع سابق، ص: 18.

<sup>2</sup> - محمد عباس محرز ، مرجع سابق، ص: 14.

لسيادة الدولة أو التابعين لها سياسيا أو إقتصاديا دون إستثناء من جهة أخرى يقصد بها عمومية مادية بمعنى أن الأموال كافة لا بد أنها تخضع للضرائب دون تمييز، لكن مع تدخل الدولة بواسطة الضرائب أصبح مفهوم عمومية الضرائب يسوده بعض الإستثناءات منها إعفاءات على الأشخاص والأموال لإعتبارات إجتماعية، إقتصادية، وسياسية.

إن إحترام مبدأ العمومية لا يكفي لوحده لتحقيق المساواة أمام الضريبة بل يجب مراعاة القدرة المالية لكل فرد، وذلك نظرا لإختلاف وتباين مداخيل الأفراد بدرجات متوازنة، فالضريبة لا ينبغي أن تفرض على جميع الأفراد نفس المقدار، وإنما ينبغي أن يدفع كل فرد مبلغا يتناسب مع حجم الدخل المحصل عليه.

### ثانيا: مبدأ اليقين:

هو كون الضريبة فريضة إلزامية تحددها السلطات المركزية وفق قوانين يبين فيها معالم الضريبة،

يهدف آدم سميث من وراء هذه القاعدة إلى حماية حقوق الفرد بتعريفه بدقة إلزامه الضريبي، كما يدخل مفهوم اليقين الإستقرار الضريبي وثباتها فلا يكون عرضة للتغيير والتبديل المستمر بل ينبغي أن يكون في أدنى الحدود حتى لا يضطرب النظام ويفقد الفرد تعوده على دفع الضريبة، ويشعر بثقل عبئها فعلى سبيل المثال polltax التي تم تأسيسها كإجراء ضريبي محلي من طرف حكومة المحافظين برئاسة tacher margarer في بريطانيا العظمى سنة 1990 واجهتها معارضة شديدة (مع نتائج سياسية فادحة) لأن تحصيلها ومزاياها كانت مهمة وغير مؤكدة وبالتالي وصفت بعدم عالتها.

### ثالثا: مبدأ الملائمة في التحصيل:<sup>1</sup>

يقضي هذا المبدأ أن تكون أحكام تحصيل الضريبة بما فيه المواعيد وأساليب التحصيل الملائمة للفرد وذلك حتى تمكن التخفيف من دفع الضريبة عليه، من جهة أخرى يجب أن يكون وقت دفع الضريبة مناسب للفرد، كالحصول على الدخل في حالة الضريبة على الدخل أو حتى المحصول الزراعي وجمعه في إطار الضريبة على النشاط الفلاحي.

<sup>1</sup> - محمد عباس محرزى، المرجع السابق، ص: 31.

#### رابعاً: مبدأ الإقتصاد في النفقات:<sup>1</sup>

بمعنى أن الدولة تبتعد عن الضرائب التي تكفلها أموال كبيرة، وبالتالي ينبغي أن يكون نفقات تحصيل الضريبة قليلة مقارنة بمدخلها وإلا ما الفائدة منها. ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء من أجل الحصول عليه.

#### المطلب الثالث: آلية حساب الجباية البترولية:

تحتل الجباية البترولية مكانة مرموقة في مكونات الإيرادات العامة للدولة، والمقصود هنا أنها تعامل بطريقة خاصة كونها تمول الإقتصاد الوطني، وينتهج المسؤولون هنا آلية لتحصيل الجباية البترولية بطريقة ممنهجة.

#### أولاً: مكونات الجباية البترولية: وتتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

أ- الأتاوة: نسب الأتاوة المطبقة على قيمة المحروقات المستخرجة تمثل 20% في حالة وجود ظروف إقتصادية خاصة لعمليات التنقيب وإستغلال الأحواض، ويمكن لهذه النسبة أن تخفض حسب مناطق الإستغلال وتكون كما يلي:

- 16.25% بالنسبة للمنطقة أ؛

- 12.50% بالنسبة للمنطقة ب.

تحدد كيفيات التسديد حسب القواعد المعينة من طرف الوزير المكلف بالمالية ويمكن أن تتم شهريا قبل العاشر من الشهر الموالي في حالة التأخر في التسديد ترفع القيم والكميات المستحقة بقيمة 11 وحدة لكل يوم من التأخير.

#### ب- الضريبة على الناتج: هذه الضريبة تخضع لها كل الأنشطة التالية:

- أنشطة التنقيب والبحث وإستغلال المحروقات؛

- أنشطة نقل المحروقات عن طريق القنوات؛

- أنشطة تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة وإستخراج غاز البترول المميع.

<sup>1</sup> - محمد عباس محرزى ، المرجع السابق، ص: 33.

<sup>2</sup> - محمد مراس ، الأثر المباشر والغير المباشر للجباية البترولية والجبائية العادية على النمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل و المتوسط (دراسة قياسية)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد العاشر، ص: 155، 154.

إن النتائج تتعين وفق القواعد الجبائية من القانون العام إلا إذا كان العكس وينص عليه القانون رقم 68-14 الصادر في 19 أوت 1986 وفي جميع الحالات فيما يخص المؤسسات التي تخضع للضريبة على النتائج يجب عليها أن تكون لها محاسبة منفصلة عن كل الأنشطة سالفة الذكر وإن النسب المطبقة تختلف حسب الأنشطة الخاضعة للضريبة وحسب مناطق الإستغلال.

**ثانيا: المتعاملون في المنبع البترولي:** تدخل في المنبع البترولي متعاملان أساسيين هما

الدولة والشركات البترولية والتي سوف نحاول سردها فيما يلي:<sup>1</sup>

**أ- الدولة:** تقوم الدولة بجرد كل ما تملكه من أملاك منجمية للمحروقات وهذا عن طريق إحصاء عام لكل المحيطات الموجودة، وتخصيص الأموال والإمكانات من أجل تمويل وتطوير هذه الأملاك عن طريق تنمية النشاط الصناعي، وكذا تقويم القدرات البشرية واليد العاملة الماهرة لبناء نسيج صناعي متكامل مع إقامة علاقات شراكة من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.

**ب- الشركات البترولية:** تعمل الشركات البترولية العالمية إلى تحقيق مايلي:

- الوصول إلى احتياجات هامة من البترول والغاز من أجل الإنتاج؛
- تعظيم الربح؛
- تطوير القدرات البشرية بالتقنيات العالية والحديثة والقدرات العلمية في مجال البحث والتنقيب والإنتاج؛
- تقويم القدرات الصناعية أي الإدماج في المنبع والمصب للصناعة البترولية العالمية.

**ثالثا: آليات تقسيم الجباية البترولية:** تقسم الجباية البترولية بناء على المعايير التالية:

- معايير ثابتة حسب المناطق الجغرافية؛
- مقاييس تقنية كالعمق، الإنتاج اليومي أو المجمع؛
- مقاييس محاسبية كالسعر، الربحية، أو الرسوم الإضافية؛
- إضافة إلى هذه العوامل هناك ما يسمى بالمعدل المتوسط لإقتطاعات الدولة في الجباية البترولية وهو معيار مستعمل غالبا من أجل مقارنة العقود البترولية بناء على حساب نسبة العمر الإقتصادي الممكن ما بين العوائد الإجمالية للدولة والجباية البترولية معبر عنه بالدولار

<sup>1</sup> - مختار عصماني، مرجع سابق، ص: 25

آخذين في عين الإعتبار معدل القيم الحالية, وحساب معدل إقتطاع الدولة والذي لابد أن يضمن ربحية معقولة للمستثمر، التي في غالب الأحيان يكون معدلها ما بين 15% و25%.

## خلاصة الفصل

إن الجباية البترولية تمثل أهم مصدر للعوائد المالية للدول النفطية، حيث تفرض هذه الأخيرة عدة ضرائب في مراحل العملية الإنتاجية للصناعة النفطية، وحتى تستطيع الدولة النفطية الحصول على العائد الأكبر من الربح النفطي ومسايرة والتكيف مع المتغيرات في السوق النفطية العالمية، يتطلب منها صياغة أنظمة جبائية سليمة وذات كفاءة عالية.

فالدولة تسعى دوماً إلى إستغلال الموارد المتأتية من الجباية البترولية الإستغلال الأمثل بما يكفل لها الوصول إلى تحقيق أهم مبادئ التنمية والنمو الإقتصادي.

كما تعتبر الجباية البترولية من أهم إيرادات الجباية لدول العالم الثالث بإعتبارها من أكثر الدول إنتاجاً وتصديراً للمحروقات، سواء كانت بترول أو غاز.

بالإضافة إلى أن الدول المنتجة للبترول والتي غالباً ماتكون دولاً سائرة في طريق النمو، تعمل من أجل الحصول على مداخيل مرتفعة من الجباية البترولية وهذا بفرض ضرائب متنوعة ومتعددة.

على عكس الدولة المستهلكة التي تمنح تخفيضات ضريبية بهدف تشجيع البحث والاستغلال في مجال المحروقات.

على الرغم من هذا الإختلاف ما بين الدول المنتجة والدول المستهلكة إلا أنه تم إيجاد تعريف للجباية البترولية وإبراز خصائصها في مختلف الدول.





### الموازنة العامة وتقسيماتها في الجزائر

تمثل الموازنة العامة في الوقت الحاضر الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية إستغلال الموارد وعملية توزيعها.

تتضمن الميزانية العامة في الجزائر تقديرا للإيرادات العامة والنفقات العامة عن مدة قادمة، فهي خطة مالية للدولة تهدف، إلى إشباع الحاجات العامة للدولة في ضوء الظروف والأهداف السياسية والإقتصادية والمالية القائمة في المجتمع، فهي إنعكاس لدور الدولة في النشاط الإقتصادي، فتطور الدولة أدى إلى تطور مماثل في مفهوم الميزانية و دورها في النشاط الإقتصادي.

فالدولة الجزائرية لا تستطيع مباشرة نشاطها دون إنفاق، ولا يمكنها أن تنفق دون الحصول على الإيرادات الضرورية لهذه الغاية، وهذا ما يدل على أن الميزانية العامة هي المرآة التي تعكس نشاط الدولة وتعبير عن دورها.

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

**المبحث الأول: مدخل للتعريف بالموازنة العامة.**

**المبحث الثاني: تكوين الموازنة العامة ومراحلها التنظيمية.**

**المبحث الثالث: الموازنة العامة في الجزائر.**

### المبحث الأول: مدخل للتعريف بالموازنة العامة.

أصبحت الميزانية العامة في العصر الحديث ضرورة لا بد منها لكل دولة من دول العالم مهما كان نظامها السياسي وشكل الحكومة الموجودة فيها وكذا الحال في الجزائر، فبدون الميزانية العامة يصعب أن تسيّر فيها الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية سيراً منتظماً وبدونها لا تستطيع الدولة القيام بالوظائف الموكلة إليها وبدونها تصعب إدارة الإقتصاد الوطني وتوجيهه في الاتجاه المخطط له، وبإيجاز فإن الموازنة العامة تعتبر المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع المجالات على اختلاف أنواعها.

### المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة.

تمثل الموازنة العامة الوسيلة التي تتجسد من خلالها الخطط على الواقع الفعلي، ولهذا فإن هذه العملية تمثل عنصراً مهماً في عملية التخطيط التنموي، وإستقراراً للتنمية الإقتصادية ذاتها.

### أولاً: التعريف بالموازنة العامة

للميزانية العامة تعريفات متعددة ومتنوعة وتختلف التعريفات باختلاف الناحية أو الجانب الذي يريد أن يؤكد المؤلف أو الباحث وفيما يلي سنذكر جملة من التعريفات حسب ما ورد في كتب الموازنة العامة.

**التعريف الأول:** تعرف الميزانية العامة للدولة على أنها القائمة التقديرية للمصروفات و الإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالباً ما تكون السنة، وهي الترجمة الحرفية للفظ الإنجليزي public Budget<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** تعرف على أنها تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الحكومة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى مرسوم(نظام) الميزانية، الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبها التحصيلي و الإنفاق.<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** الموازنة هي تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية يقرر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة ماتكون سنة بما يحقق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محمد ألبنا، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية، للطباعة والنشر، 84 شارع زكريا غنيم تانيس سابقا، الجزائر، 2009، ص: 45.

<sup>2</sup> - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن، 2008، ص: 3.

<sup>3</sup> - جمال لعامرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، ، 2007، ص: 75.

ومنه فإن الموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن، وأنها الأداة الرئيسية التي تستخدم في السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية.

**ثانياً: خصائص الموازنة العامة:** نستخلص من التعريفات السابقة أن للميزانية العامة خمس خصائص رئيسية تميزها عن بقية الموازنات ألا وهي:<sup>1</sup>

أ- **صك تشريعي:** وثيقة تصدر عن السلطة التشريعية.

ب- **الموازنة توضع لفترة زمنية محددة:** إن تحديد البعد الزمني للموازنة مبدئي وأساسي فبدونه تفقد الموازنة معناها.

ج- **تقدير النفقات والإيرادات:** بما أن الموازنة تكون لفترة زمنية قادمة فلا بد من تقدير أرقامها وفقاً لمعطيات وبيانات.

د- **إجازة الإنفاق والجباية:** تتضمن فكرة الإجازة إذنا تصدره السلطة التشريعية بالسماح للسلطة التنفيذية صرف النفقات وجباية الإيرادات.

هـ- **الرقابة:** تجمع كافة التشريعات أن ممثلي الشعب لهم الحق في رقابة تنفيذ وسير الموازنة، انطلاقاً من الحق التاريخي لهم.

إن هذه الخصائص تعد بمثابة الأسس التي تبنى عليها الموازنة التي بدورها تؤمن سير المصالح الإدارية وتحقق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

**ثالثاً: أهمية الموازنة العامة:** تشمل أهمية الميزانية العامة على عدة جوانب ألا وهي:<sup>2</sup>

أ- **الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة:** تؤثر الموازنة العامة للدولة على العوامل الاقتصادية داخل الدولة، كما تتأثر بها لاسيما في حالة التقلبات الاقتصادية فالموازنة تعكس وتشكل الحياة الاقتصادية للدولة، وهي ليست أداة سلبية وعلى ذلك تكون الموازنة العامة أكثر من خطة لإدارة القطاع الحكومي، وأنواع النشاط الاقتصادي التي توصف في الموازنة تعكس الحاجات الظاهرة وبالضرورة التوزيع النسبي للسلطة الاقتصادية والسياسية للدولة.

<sup>1</sup> حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي)، الطبعة الأولى، دارالنفائس للنشر والتوزيع، 2013، ص ص: 24-26.

<sup>2</sup> السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة (ماهيتها، أسس اعدادها واعتمادها وتنفيذها وتمويلها، اقتصادياتها)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية 32 شارع عبد الخالق قروت، القاهرة، 1996، ص ص : 24-31 .

د- أهمية الموازنة العامة من الناحية المحاسبية: يمكن إبراز أهمية المحاسبة بالنسبة للميزانية العامة من خلال استقراء تعريف المحاسبة الحكومية ويقصد بها القواعد التي تلتزم بها الجهات الإدارية في تنفيذ الموازنة العامة وتأشيراتها وتسجيل وتبويب العمليات الإدارية التي تجريها وقواعد الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي وإظهار وتحليل النتائج التي تعبر عنها المراكز المالية والحساب الختامي لهذه الجهات، بحيث تعطي صورة حقيقية لها.

تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للميزانية العامة بصورة أكثر وضوحا في جانب المصروفات والاستخدامات. وبالرغم من هذه الأهمية الكبيرة للمحاسبة بالنسبة للموازنة فإنه من الملاحظ أنه في بعض الدول ولاسيما الدول المتخلفة تتعرقل الكفاءة العملية للحكومة بدرجة كبيرة بسبب ضعف نظام المحاسبة الحكومية. وحتى تستطيع الموازنة أداء رسالتها وتحقيق الأهداف المطلوبة منها يجب أن يتم رفع مستويات المهارة وتحسين الأنظمة الإدارية وبذلك يمكن أن تتحسن الحسابات الحكومية.

رابعاً: أهداف الموازنة العامة: تعكس الميزانية العامة فلسفة الدولة وأهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية في ظل تطور دور الدولة.<sup>1</sup>

أ- الأهداف المالية: تعكس الموازنة العامة المركز المالي للدولة، حيث أنها وثيقة مالية تبين بالتفصيل واردات الدولة ونفقاتها والأغراض التي تخصص لها، فهي تكشف الوضع المالي للدولة، فتوازن الموازنة تبين سلامة المركز المالي للدولة.

ب- الأهداف الاقتصادية: تسعى الدولة من خلال الموازنة العامة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويتم من خلال استخدام عجز الموازنة أو فائضها لتحقيق التوازن الاقتصادي القومي عند مستوى التشغيل الكامل، ففي فترات الرواج الاقتصادي عندما تزداد قوى التضخم يستخدم فائض الموازنة (الإيرادات أكبر من النفقات) لسحب قدر من القوة الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد، وبذلك يمكن القضاء على أخطار التضخم أو الحد منها، أما في فترات الكساد فيستخدم التمويل بالعجز (النفقات أكبر من الإيرادات) لرفد النشاط الاقتصادي بمزيد من القوة الشرائية وذلك في محاولة للحد من انخفاض الدخل القومي والقضاء على العوامل الانكماشية أو الحد منها على الأقل.

ويمكن القول بأن الموازنة تساعد على تحقيق الأهداف التالية:

- أنها تساعد على إقامة علاقة توازنية بين أقسام النفقات والإيرادات؛

<sup>1</sup> سعيد علي محمد لعبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص: 185-190.

- أنها تمكن من تقدير كلي لنفقات وإيرادات الدولة؛
- أنها تمكن من تقدير آثار النفقات والإيرادات على الاقتصاد الكلي للموازنة العامة محددًا بواسطة الموازنة العامة؛
- الموازنة العامة تسمح للبرلمان بأن يضمن أن الحكومة ستلتزم بتنفيذ الموازنة على النحو الذي أقره البرلمان.

### المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة وأنماطها:

تعتمد صياغة الميزانية العامة على احترام جملة من المبادئ العامة والتي تلعب أهمية كبيرة في صياغة منظمة وقانونية، وفي الجزائر يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد بتغطية بعض النفقات وتكتسي هذه العمليات حسب الحالات والأشكال أو الأنماط والتي سنتعرض إليها فيمل يلي:

#### أولاً: مبادئ الموازنة العامة: وتتجلى هذه المبادئ فيما يلي:<sup>1</sup>

- أ- **مبدأ السنوية:** وهذا يعني أن جميع ما جاء في الميزانية يجب أن ينفذ خلال سنة واحدة، كما هو الحال في الجزائر من أول يناير إلى غاية 21 ديسمبر.
- ب- **مبدأ العمومية:** وهو أن تدرج الميزانية العامة جميع الإيرادات وجميع المصروفات ولا يجيز إجراء المقاصة.
- ج- **مبدأ الوحدة:** وهو أن تدرج كافة إيرادات ومصروفات الدولة في وثيقة واحدة وبتعبير آخر فإن هذا المبدأ يعني كون:

- وحدة الوثيقة التي تظهر فيها الأعباء والإيرادات؛

- التفصيل في عرضها بشكل سهل ومتجانس للإلمام بها  
وينتج عن هذا المبدأ ما يلي:<sup>2</sup>

- أن تعرض الميزانية على السلطة التشريعية بصك واحد ينظم مختلف أوجه أنشطة وفعاليات الدولة المالية ولا فرق بين أن يتم عرض هذا الصك دفعة واحدة أو على مراحل متتالية، فمبدأ الوحدة للميزانية العامة بمفهومه الحديث يسمح بتسجيل مختلف أنواع النفقات والإيرادات دون سهو أو غموض.

<sup>1</sup> - حياة بن سماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص ص: 8،9.

<sup>2</sup> - خالد شحاذة الخطيب، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2007، ص ص: 178، 179.

**د- مبدأ التوازن:**<sup>1</sup> يعني هذا المبدأ أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، وتأسيساً على ذلك فلا تعبر الميزانية على مبدأ التوازن إذا ازداد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة، فهو يعبر عن عجز في الميزانية ، وكذلك في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة فهي تعبر عن وجود فائض في الميزانية العامة.

**هـ- مبدأ عدم التخصيص:** المقصود بمبدأ التخصيص، هو أن لا تخصص نوع معين من الإيرادات لإنفاق حصيلته على نوع معين من الإنفاق، وهذا يعني أن تقوم الدولة بمواجهة جميع مصروفاتها بواسطة جميع إيراداتها، وأن لا تخصص بعض الإيرادات لأنواع معينة من المصروفات.

**ثانياً: أنماط الموازنة العامة:** وتتمثل هذه الأنماط فيما يلي:<sup>2</sup>

**أ- الموازنات الملحقة:** خاصة المؤسسات العامة التي لها استقلال مالي كالبريد و المواصلات، ومصحة المياه، وكذلك يقصد بهذه الموازنات تلك التي تتمتع بموارد خاصة، وكذلك كالمرفق العامة ذات الطابع الاقتصادي والتي تتمتع بالاستقلال المالي ولكنها لم تمنح الشخصية الاعتبارية، ويبرر وجود هذه الموازنات أنها تعطي الحرية للمرفق العامة في مزولة أعمالها دون التقيد.

**ب- الموازنات غير العادية:** هي تلك التي توضع خصيصاً لعمل طارئ كالحروب أو القيام بمشروعات إستثمارية كبيرة كبناء السدود ومد السكك الحديدية وتغطي النفقات غير العادية من إيرادات غير العادية، كالفروض ويأخذ على هذا الأسلوب أنه يؤدي ببعض الأحيان إلى الأسرار في النفقات العامة كما أنه يغري الحكومة بإحداث توازن ظاهري في الموازنة .

**ج- الموازنات المستقلة:** تختص بها المؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي فهي تتمتع بالإضافة إلى الإستقلال المالي التي تتمتع به، ذات الموازنات الملحقة بالإستقلال الإداري والشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة ولا تظهر إيراداتها ونفقاتها في الموازنة ولا تعرض على البرلمان، بل تقرها مجالس إدارة المؤسسات العامة التابعة لها وتعرض على مصادقة الوزارة الوصية ووزارة المالية.

**د- الحسابات الخاصة على الخزينة:** هي مجموعة الحسابات عند دائرة المصالح المالية التي ترسم، النفقات والإيرادات المنفذة خارج نطاق الميزانية من قبل إدارات الدولة غير المخولة بشخصية قانونية أو

<sup>1</sup> - حياة بن سماعيل، مرجع سابق، ص: 09.

<sup>2</sup> - حياة بن سماعيل، مرجع سابق، ص ص: 11، 12.

مالية مستقلة ولا يجوز فتح هذه الحسابات الخاصة للخزينة إلا بموجب قانون المالية، ولا تشمل هذه الحسابات الخاصة سوى الأصناف التالية:

- الحسابات التجارية؛
- حسابات التخصيص الخاص؛
- حسابات التسبيقات؛
- حسابات التسوية مع الحكومة الأجنبية.

### المطلب الثالث: التصنيف العام للموازنة العامة للدولة.

يقصد بالتصنيف العام للموازنة جدولة التبويبات والبيانات المتكاملة والمتجانسة في الوظائف والأهداف بالنسبة للنفقات وطبيعة الموارد ومصادرها بالنسبة للإيرادات، وإظهارها بشكل مجموعات متجانسة في العرض الشامل للموازنة.

### أولاً: تصنيف النفقات العامة.

هناك أسس مختلفة تقوم عليها تبويب النفقات العامة ويمكن الإشارة إلى أحدث التصنيفات شيوعاً فيما يلي:<sup>1</sup>

أ- **التصنيف الإداري:** يعتمد هذا التبويب التقسيم الرئيسي في بيانات هيكل الموازنة التقليدية، ويتم بموجبه تصنيف الإعتمادات المخصصة في الموازنة وفقاً للتنظيمات الحكومية المسؤولة عن تنفيذها، أي أن النفقات تنسب إلى الوزارات والإدارات العمومية التي تتولى إنجاز الأعمال أو تقديم الخدمات، حيث ترتبط كل وزارة بإعتماداتها التي توزعها على المصالح والإدارات والمشروعات المختلفة التابعة لها بصرف النظر عن وظائفها إذ تمكن لوزارة الصحة أن تقوم بالتعليم الصحي وهي تقوم بخدمات الصحة العامة وفي المقابل وعلى الرغم من الوظيفة التعليمية تمكن لوزارة التعليم أن تشرف على بعض المستشفيات مع أنها معنية أساساً بالصحة، ويتصف هذا النوع بما يلي:<sup>2</sup>

- ملائمة لطبيعة تحضير الموازنة العامة على مستوى الوزارات والمصالح الحكومية؛
- يسهل دور السلطة التشريعية في اعتمادها ورقابة الموازنة العامة؛
- يسهل عملية ربط التبويب النوعي مع التبويب الإداري.

<sup>1</sup> - جمال لعمارة ، أساسيات الموازنة العامة للدولة(المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة)، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص ص: 57، 58 .

<sup>2</sup> - جمال لعمارة ، مرجع سابق، ص ص: 58، 59.

**ب- التصنيف الاقتصادي:** يقصد بهذا النوع من التصنيف توفير موارد وتسهيل اتخاذ قرارات عن

السياسات الحكومية التي تؤثر في تكوين وفي مستوى النشاط الاقتصادي للدولة.

ويتم بموجب هذا التصنيف تبويب الإعتمادات المخصصة في الموازنة، تبعا للطبيعة الاقتصادية للنفقة، أي أنه يتم تبويب النفقات بهدف تحليل آثار العمليات الحكومية على الاقتصاد من أجل توفير المعلومات المفيدة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتركيبة النشاط الاقتصادي ومستواه.

وقد أصبح التصنيف الاقتصادي للنشاطات الحكومية مطلبا أساسيا لصياغة برامج عملية، من أجل زيادة تكوين رأس المال وتحسين مستوى المعيشة في الدول النامية، وجزءا هاما من موارد التخطيط المالي في الدولة من أجل نمو وترسيخ دعائم الاقتصاد.

**ج- التصنيف الوظيفي:** تقسم النفقات حسب الوظائف التي تؤديها الدولة إلى نفقات إدارية إقتصادية ونفقات إجتماعية.<sup>1</sup>

- **نفقات إدارية:** وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من مرتبات الموظفين، أجور العمال، ومستلزمات الإدارات الحكومية.

- **نفقات إجتماعية:** وهي تتضمن النفقات اللازمة للقيام بالخدمات الإجتماعية، كالمبالغ المخصصة للخدمات الصحية، الضمان الإجتماعي، إضافة إلى المبالغ التي تنفق على بعض الفئات الإجتماعية المحرومة والأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود.

- **نفقات إقتصادية:** وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف إقتصادية، كالإستثمارات التي تهدف إلى تزويد الإقتصاد الوطني بخدمات أساسية مثل النقل وكذا مختلف الإعانات الإقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.

**د- التصنيف النوعي:** يتم بموجبه تصنيف الإعتمادات إلى مجموعات نوعية وفقا لأوجه الصرف وطبيعة النفقة الخاصة بالوحدات الإدارية، حيث يفترض هذا النوع من التصنيف ضرورة وجود تقسيم إداري سابق عليه، وذلك لأنه لا توجد فائدة كبرى في استخدام التقسيم النوعي بمفرده.

<sup>1</sup>- بومدين بن نوار ، النفقات العامة على التعليم (دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية، علوم تجارية، علوم التسيير، تخصص تحليل إقتصادي 2011، ص ص، 22 ، 23 .



ويركز هذا النظام جل اهتماماته على مشتريات الحكومة من السلع والخدمات و طبقا لهذا التوزيع تصنف النفقة العامة تبعا للغرض التي تنفق الأموال من أجله، وبالتالي تصنف النفقة العامة أولا إداريا ثم نوعيا طبقا للغرض من النفقة.

في هذا التصنيف تقسم النفقات العمومية لكل وحدة وفقا للشئ الذي تنفق عليه الأموال العامة، ويستند هذا التقسيم على التقسيم الإداري.<sup>1</sup>

**هـ - التصنيف الإقليمي:** ويتم بموجبه تصنيف الإعتمادات المخصصة في الموازنة وفقا للمناطق المستفيدة من النفقات حسب التقسيمات الجغرافية للدولة، ويفيد هذا التقسيم في معرفة مقدار حصة كل إقليم أو ولاية من حجم الإنفاق العام للدولة.<sup>2</sup>

**و - التصنيف المتقاطع:** لقد أدى توسع دور الدولة إلى تضخم نفقات الموازنة العامة وتعدد أهدافها وازدادت الحاجة إلى العديد من البيانات، وفي العديد من المجالات ولم يعد استعمال طريقة واحدة من طرق التصنيف كافيا لخدمة عدة مجالات، مما يستلزم استخدام مختلف التصنيفات في عرض واحد وذلك في طريقة العرض المتقاطع كأساس مشترك لعرض بيانات نفقات الدولة في مختلف اتجاهاتها.

#### ثانيا: تصنيف الإيرادات العامة.

من المتعارف عليه على مستوى المالية أنه لا توجد ثمة علاقة سببية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فالنفقات لا تسهم في خلق الموارد وإنما تتحقق الإيرادات من مصادر سيادية بنص القانون ثم تستخدم في تمويل النفقات العامة.

لذلك تبوب الإيرادات عموما حسب مصادرها، غير أنه يمكن تصنيفها بإتباع نفس الأسلوب المعتمد في التصنيفات السابقة للنفقات العامة.

**أ - التصنيف الاقتصادي:** يقصد بالتبويب الاقتصادي تصنيف يرد الإيرادات في مجموعات ذات مضمون اقتصادي، بهدف تحليل الآثار الاقتصادية للتصرفات المالية الحكومية على النشاط الاقتصادي. وتعتبر الضرائب من المصادر الهامة للإيرادات في معظم الدول لأنها توفر الحجم الأكثر من الموارد اللازمة لتمويل النفقات، غير أن الأهمية النسبية لأنواع الضرائب تختلف من دولة لأخرى.

<sup>1</sup> - محمد بصدیق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2009، ص، 08.

<sup>2</sup> - جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ص: 60، 61.

**ب- التصنيف الوظيفي:** يهتم التصنيف الوظيفي أساسا بجانب النفقات العامة أما الإيرادات العامة فلا يمكن تقسيمها تقسيما وظيفيا يتمثل مع التقسيم الوظيفي لجانب النفقات العامة، وعلى ذلك يكفي بتقسيم جانب الإيرادات تقسيما يتماشى مع الغرض الأساسي للتقسيم الوظيفي. ويتمثل ذلك في نشر بيانات الموازنة العامة بطريقة واضحة ومختصرة تسهل على غير المتخصصين تفهم مضمونها والإطلاع على مدى النشاط المالي للدولة، حيث يمكن تقسيم جانب الإيرادات العامة في الموازنة على الوجه التالي:

الضرائب العقارية؛ الضرائب الجمركية؛ الضرائب على كسب العمل؛ الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية؛ الضرائب على الشركات.....إلخ

**ج- التصنيف النوعي:** يختلف بعض علماء المالية بإمكانية وأهمية تصنيف الإيرادات العامة في الموازنة تصنيفا نوعيا وذلك لتسهيل عملية إجراء تقديرات الإيرادات للسنة المالية القادمة، على مستوى كل وحدة من الوحدات التنظيمية، ومن ناحية أخرى فإن هذا النوع من التبويب تمكن من تحديد الاختصاصات (مرحلة الاعتماد) وما يتبعها من الموارد لكل وحدة حكومية (مرحلة التنفيذ) وبالتالي كشف أي تقاعس أو إهمال في تحصيل هذه الإيرادات العامة (مرحلة الرقابة)<sup>1</sup>.

**د- التصنيف الإقليمي:** تصنف الإيرادات العامة تصنيفا إقليميا حيث تقوّل حصيلة بعض الموارد للموازنة المركزية، وتقوّل حصيلة البعض الآخر إلى الميزانيات المحلية ويفيد هذا التبويب في تحديد مصادر تمويل نفقات الإدارة المحلية وتحديد مقدار الأعباء التي تلقاها على الموازنة المركزية لتمويل نفقاته.

ويلاحظ بصفة عامة أن مناهج تصنيفات الموازنة العامة تتميز تبعا لطرق إعدادها، حيث يتسم بعضها بطبيعة محاسبية، وبعضها الآخر بطبيعة إحصائية، كما أنها تتميز على مدى طبيعتها التجميعية فضلا عن أن التصنيفات تكون صادقة وتقاس فائدتها بمدى أهمية أهدافها.

**هـ- التصنيف الإداري:** تبوب الإيرادات العامة وفق التصنيف الإداري على أساس الجهة الحكومية المسؤولة من تحصيل الإيراد العام، ومن الواضح أن تصنف الإيرادات على هذا النحو لا يعكس كفاءة أو أهمية جهة حكومية معينة على أخرى، لأنها تحصل على إيرادات أكبر وإنما تحدد اختصاصات ومسؤوليات كل جهة في القيام لمهمة التحصيل الملقاة على عاتقها، وفقا للهيكل التنظيمي والقوانين

<sup>1</sup> - جمال لعامرة، مرجع سابق، ص: 62.

واللوائح المالية للدولة وهناك قواعد أخرى لتبويب الموازنة العامة تتكون من مجموعة من الاعتبارات العملية سياسية وإدارية وطبقا لها تعرف التبويبات بأنها إجراءات إدارية أو مؤسسية.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: تكوين الموازنة العامة ومراحلها التنظيمية.

تعتبر فكرة الموازنة لنفقات وإيرادات الدولة عن فكرة مقبلة وبالصورة التي هي عليه حاليا فكرة حديثة العهد إذ يرجع تاريخها إلى عام 1628 في إنجلترا، عندما أصبح ضرورة اعتماد الإيرادات والمصروفات من السلطة التشريعية (ممثلي الشعب) والإذن للملك شارل الأول في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة وإلى سنة 1789 في فرنسا.

وقد تطورت فكرة الموازنة العامة من خلال تقرير مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من السلطة التشريعية (نواب الأمة)، وبعد ذلك طالب النواب بضرورة الرقابة على كيفية إنفاق حصيلة الضرائب (المال العام) ومناقشة الفكرة تدريجيا بحيث أصبح من حق نواب الأمة مناقشة كافة الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة، ومن ثم الرقابة على المال العام.

### المطلب الأول: تقدير الموازنة العامة.

كون الموازنة العامة خطة عمل الحكومة لسنة قادمة فلا بد أن يتم تقدير النفقات العامة و الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها في تلك السنة ويجب مراعاة الدقة في هذه التقديرات حتى تكون مطابقة للواقع بقدر الإمكان، وبناءا عليه فإن هناك قواعد عامة يجب مراعاتها في التقدير التي تخص كل من النفقات العامة والإيرادات العامة.

#### أولاً: القواعد العامة في التقدير: تتجلى هذه القواعد فيما يلي:<sup>2</sup>

- اعتماد أرقام الحساب الختامي الأخير أساسا للتقدير بمعنى الاعتماد في التقدير على الأرقام الفعلية للإيرادات والنفقات كأساس لتقديرها في الموازنة فكما قربت السنة التي تعتمد عليها كأساس للتقدير كلما قل الخطأ في التقدير.
- ضرورة اقتراب وقت التقدير من وقت التنفيذ وهذا يعني أن تكون مبنية على الظروف القائمة وقت التنفيذ أي لا تكون هناك فترة طويلة بين تقديرات الإيرادات والنفقات وقت تنفيذها.
- ضرورة توفير الدقة في التقدير وذلك بالرقابة الفعالة.

<sup>1</sup> - جمال لعامرة، مرجع سابق، ص: 63.

<sup>2</sup> - محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007، ص ص: 160-161.

### ثانيا: طرق التقدير.<sup>1</sup>

أ- **طرق تقدير النفقات العامة:** لا توجد هناك طرق معينة لتقدير النفقات العامة لذلك فهي تخضع لطريقة التقدير المباشرة، حيث يكون هذا التقدير وفقا للحاجات المنتظرة، وهو لا يثير أي صعوبة من الناحية الفنية وكل ما في الأمر أن يكون تقديرا صادقا ويطلق لفظ الإعتمادات على المبالغ المقترحة للنفقات العامة.

والأصل في إعتمادات الموازنة العامة أنها إعتمادات محددة، أي أنه لا يجوز تجاوزها إلا بإذن مسبق من السلطة التشريعية، وتطبيقا لهذا الأصل فقد نصت الفقرة 3 من المادة 112 من الدستور الأردني لسنة 1952 على ما يلي (لا يجوز نقل أي مبلغ في قسم النفقات من الموازنة العامة من فصل إلى آخر إلا بقانون).

ويتم تقدير النفقات العامة في الموازنة العامة تبعا للتقسيم الوظيفي (حسب الأنشطة) أو تبعا للتقسيم الإداري حسب الوحدات الحكومية أو حسب التقسيم الاقتصادي (نفقات جارية ونفقات رأسمالية... الخ).

ب- **طرق تقدير الإيرادات العامة:** تعتبر طرق تقدير الإيرادات العامة من الصعوبة لمكان كونها تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتقلبة، وعليه فقد وجدت ثلاث طرق لتقدير الإيرادات العامة هي:

- طريقة حسابات السنة قبل الأخيرة (التقدير القياسي)؛
- طريقة الزيادات السنوية؛
- طريقة التقدير المباشر.

### ثالثا: السلطة التي تتولى إعداد الموازنة.<sup>2</sup>

لو استعرضنا ما كان يجري في الماضي، لرأينا أن المشرعين الماليين لم يعتمدوا حلا واحدا حيث أن بعض الدساتير حصر حق المبادرة المالية بالسلطة التنفيذية في حين البعض الآخر اشترك معها السلطة التشريعية، كما أن هناك دساتير حرمت البرلمان من حق اقتراح نفقات جديدة أو المناقشة في مشاريع الإعتمادات الإضافية، في حين أن دساتير أخرى تركت هذا الباب مفتوحا.

<sup>1</sup> - جهاد سعيد خضاونة، مرجع سابق، ص ص: 343، 344.

<sup>2</sup> - محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2010 ص ص: 183-185.

أما في الوقت الحاضر فإن معظم الدول تحصر مسؤولية إعداد الموازنة العامة للسلطة التنفيذية، وأن تكفي السلطة التشريعية بالمناقشة والمراقبة لأكثر الأحيان، وهكذا أصبحت الصلاحيات بصدد الموازنة الموزعة بصورة واضحة، فالحكومة تعد الموازنة والبرلمان يراقب ما إذا كان التنفيذ منقفا مع الإجازة التي أعطاها.

### المطلب الثاني: تحضير وإعداد الموازنة.

تشتمل دورة الميزانية العامة على أربعة مراحل فالخطوة الأولى والثانية تتمثلان في الإعداد والاعتماد، حيث إن الأولى تتلائم مع الدور الوظيفي الحديث للميزانية والمرحلة الثانية ألا وهي اعتماد الميزانية تعد حق من حقوق السلطة التشريعية باعتبارها ممثلة لقوى الشعب.

#### أولاً: مرحلة الإعداد والتحضير: وتشمل هذه المرحلة:<sup>1</sup>

عملية إعداد وتحضير الميزانية العامة وتمثل المرحلة الأولى من مراحل دورة الموازنة، ومن المتوقع أن تختلف عملية الإعداد والتحضير فيما بين الدول لإختلاف النظم السياسية السائدة واختلاف التشريعات الدستورية والقانونية.

فعملية إعداد وتحضير الموازنة يتعين أن تتلاءم وتتوافق مع الدور الوظيفي الحديث للموازنة من حيث كونها تعبيراً عن البرنامج الذي تعتمده الحكومة تنفيذه في السنة القادمة وأداة لتنفيذ السياسة المالية للحكومة ووسيلة للتخطيط المستقبلي... الخ.

وتتضمن عمليات الإعداد والتحضير، التنبؤ بالبرامج الحكومية المختلفة التي تعتمدها مختلف الوحدات الحكومية القيام بها والتنبؤ بمختلف أنواع الإيرادات المتوقع أن تحصل عليها مختلف الوحدات الحكومية، بمختلف الوزارات والقطاعات الاقتصادية، وأي فشل أو قصور في عملية الإعداد والتحضير سوف ينعكس عنه العديد من الآثار السلبية سواء داخل النشاط الحكومي ذاته أو داخل الاقتصاد القومي.

ولذلك فإن عملية الإعداد والتحضير يتعين أن تنال اهتمام السلطات المختصة، كما أنها تستلزم توافر العديد من الإمكانيات المالية والفنية... الخ.

بالرغم من اختلاف أنظمة تحضير وإعداد الموازنة العامة بين الدول لاختلاف أنظمتها السياسية وتشريعاتها القانونية والدستورية، إلا أن الاتجاه الغالب في كافة الدول يميل إلى جعل حق إعداد وتحضير

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص: 615، 616.

الموازنة العامة من الاختصاص الأصيل للسلطة التنفيذية ولا يبقى للسلطة التشريعية سوى دور محدود في اقتراح بعض التعديلات وفي حالات محدودة وشروط وضوابط معينة.

### ثانيا: مرحلة الاعتماد:

قلنا فيما سبق أن الموازنة العامة للدولة تقوم على عنصرين أساسيين يتعلق أولهما بالتوقعات الخاصة بحجم النفقات والإيرادات العامة المزعم إجراؤها خلال السنة المالية، حيث أنه:<sup>1</sup> يتعلق ثانيهما باعتماد السلطة التشريعية(البرلمان) وموافقتها على تلك التوقعات التي تتكون منها الموازنة العامة وتقوم الحكومة من جانبها بتسجيل توقعات بشأن تقديرات النفقات والإيرادات العامة للدولة خلال سنة مقبلة، ولكن هذه التوقعات لا بد وأن تعرض على السلطة التشريعية للدولة لكي تمحصها وتناقشها حتى تطمئن إلى سلامة الأسس، التي بنيت عليها تلك التقديرات وتقتنع من خلالها ببرامج الحكومة التي ترغم تنفيذه السنة المقبلة.

ومن ثم فإنها توافق عليها أو تجيزها إذن السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة تختص بتحضير وإعداد الموازنة العامة، باعتبارها خطة الحكومة لنشاطها الإقتصادي والسياسي والإجتماعي للسنة المقبلة. بينما تنفرد السلطة التشريعية ممثلة البرلمان، بحق اعتماد وأفر الموازنة للدولة باعتبارها جهة الاختصاص التي تتولى مراجعة الحكومة في جميع أعمالها.

ومنه فإنه يرجع حق السلطة التشريعية(البرلمان) في فحص مشروع الموازنة العامة وإجازتها واعتمادها إلى أصل تاريخي، حيث يخضع اعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة لعدة إجراءات تعتبر واحدة في النظم الديمقراطية حيث يعتبر حق السلطة التشريعية في تعديل تقديرات أمرا طبيعيا وإلا كان اعتمادها لمشروع الموازنة غير ذي معنى.

### المطلب الثالث: تنفيذ الموازنة العامة والرقابة عليها.

تمر الموازنة العامة بعد التحضير والإعداد إلى مرحلتين أساسيتين وهما التنفيذ والمراقبة، حيث تتولى السلطة التنفيذية تنفيذ الموازنة العامة وتختص السلطة التشريعية بالرقابة على التنفيذ.

**أولا: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:** تتولى السلطة التنفيذية بكافة أجهزتها تنفيذ الموازنة العامة وذلك وفقا لما اعتمده السلطة التشريعية، فتقوم بتحصيل الإيرادات وإنفاق الإعتمادات الواردة في الموازنة وتختلف تنفيذ الموازنة في الدول المختلفة وفقا لاختلاف دساتير هذه الدول، ففي مصر تختص وزارة

<sup>1</sup> - زهير أحمد قدورة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2012، ص ص: 226-230 .

المالية بالإشراف على تنفيذ الموازنة فتتكلف مصلحة الجمارك والضرائب بمهمة تحصيل الإيرادات الضريبية، كما تشرف الوزارة على عملية الإنفاق وفقا للإعتمادات الواردة في الموازنة.<sup>1</sup> وفي الواقع فإن تنفيذ الموازنة العامة بعد الترجمة العملية التي من خلالها تستطيع السلطة التنفيذية تنفيذ برنامج العمل السنوي المعتمد من السلطة التشريعية والذي تسعى الحكومة من خلاله لتحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المبتغاة، وحتى تستطيع الحكومة تنفيذ الموازنة العامة بشقيها الإيرادي والإنفاقي كما اعتمدها وأقرتها السلطة التشريعية فإنها تستند إلى مجموعة من الوسائل القانونية والقواعد المالية، التي يتعين أن تستند إليها مختلف الوحدات الحكومية والوزراء في جباية الإيرادات المقررة وإنفاق الإعتمادات المقررة في الموازنة الدولة، كما تتضمن أيضا الأحكام القانونية التي تسمح للحكومة بنقل بعض إعتمادات الموازنة من وجهة إنفاقية معينة لأخرى دون العودة للسلطة التشريعية أحكاما تتعلق بكيفية استعمال اعتماد احتياطي الموازنة في تمويل بعض أوجه الإنفاق التي نفذت اعتمادها، وأحكاما تسمح للحكومة بعقد قروض داخلية وخارجية وسندات خزينة.<sup>2</sup>

### ثانيا: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

بعد أن تتم دورة الموازنة المتمثلة بالتحضير والاعتماد والتنفيذ تبدأ مرحلة أخرى هي مرحلة لابد للموازنة من المرور بها، وهي مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للتأكد من حسن إدارة الأموال العامة ومن مدى إنطباق تقدير الموازنة على ما تحقق منها فعلا. فالسلطة التنفيذية قد تخرج من الحدود التي حددها لها قانون الموازنة والتعليمات الصادرة بخصوصها من السلطة التشريعية عند المصادقة على الموازنة ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على تنفيذ موازنة الدولة التي يتم التنفيذ ضمن الحدود والتوجيهات العامة الصادرة من السلطة التشريعية. وتتعدد أوجه الرقابة المالية فهي رقابة سابقة أو لاحقة أو معاصرة إذا نظرنا إليها من زاوية الوقت المختار لممارستها وهي رقابة إدارية أو تشريعية أو مستقلة، إذا نظرنا إليها من زاوية الجهة التي تتولى ممارسة تلك الرقابة وهي رقابة مشروعية أو رقابة الأداء إذا نظرنا إليها من زاوية طبيعة تلك الرقابة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص: 178.

<sup>2</sup> - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، جامعة بيروت العربية، 2008، ص: 642.

<sup>3</sup> - عادل فليح حسن، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى دار حامد، الأردن، 2007، ص: 561.

ثالثا: تكوين الموازنة والمراحل التنظيمية. Budget Formulation Organisationne.

يوضح الشكل الموالي أهم المراحل التنظيمية لتكوين الموازنة العامة، وأهم الإجراءات المتبعة خلال هذه المراحل التنظيمية.

الشكل (1): تكوين الموازنة والمراحل التنظيمية.



المصدر: غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

يمثل الشكل المراحل التنظيمية والأساسية لتكوين الموازنة العامة، والتي تعد عبارة عن نشاطات تحصل خلال السنة، حيث المرحلة الأولى تمثلت في تهيئة تقدير أشكال وتوجيهات الموازنة العامة، والتي يتم من خلالها تدقيق وإستقصاء كل مقترح سياسة لها خصائص مالية، وما ينجم عنها من عوائد ومردودات، ثم تأتي المرحلة الثانية حيث يتم فيها إجراءات تصحيحية أكثر خلال السنة من قبل الهيئات، وبعدها يتم مراجعة وتوحيد طلبات الهيئات من قبل الوزارات المعنية، وفي المراحل الموالية يتم التقديم في شكل هيكل



وتركيبه من قبل الوزارات الإدارية ومراجعتها من قبل الهيئات المركزية، وفي النهاية قبولها من قبل السلطات العليا وتقديم الموازنة إلى السلطة التشريعية للمصادقة عليها.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: الموازنة العامة في الجزائر.

تمثل الموازنة العامة الأداة المالية والمحاسبية بصفة أولية، تقع عليها مسؤولية جمع الأموال المقدره لاحتياجاتها النفقات السنوية، حيث تعتبر الموازنة التعبير المالي عن أهداف الحكومة التي تريد تحقيقها، والظاهرة ببنود الموازنة سواء في جانب النفقات أو الإيرادات، أما من ناحية الأرقام المالية الواردة فيها أو من ناحية تفاصيل مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق.

### المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة في الجزائر.

لم تنشأ الموازنة العامة بمفهومها العلمي الراهن إلا بعد نشوة ومرورا بتطورات ومراحل تاريخية حتى أصبحت ما عليه اليوم، ولقد اختص القانون الجزائري بتعريفها وفقا لقانون مبرم.

### أولا: تعريف الموازنة العامة للدولة(الجزائر).

يرى الدكتور قحطاب بالسيوفي في كتابه: بأن الموازنة العامة صك تعده السلطة التنفيذية يتضمن تقديرات مفصلة لنفقات الدولة التي تلتزم القيام بها، ولمواردها اللازمة لتمويل هذه النفقات، حيث يعرض على السلطة التشريعية مناقشة ما تراه مناسبا منه في صيغة قانونية.

يسمح بموجبها للسلطة التنفيذية القيام بمهامها الجبائية والإنفاق خلال فترة زمنية محددة.

كما يعرفها المفكر باسل في كتابه ميزانية الدولة: على أنها عبارة عن أداة من خلالها تقوم الحكومة باقتطاع وتوزيع جزء من الثروة المنشأة للاقتصاد بغية تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية.

بينما يعرفها القانون الجزائري على أنها: (تتشكل الموازنة العامة للدولة من الإيرادات والنفقات المحددة سنويا كموجب قانون والموزعة وفقا للأحكام التشريعية المعمول بها) المادة 6 من قانون المالية سنة

1984.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة(تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 188.

<sup>2</sup> - بن حمادي بن عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات(دراسة حالة الجزائر)، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، ملحقه الخروبية، الطابق الأول .

### ثانيا: نشأة وتطور الموازنة العامة.

لم يكن ثمة حاجة للموازنة وبعد أن انتظم المجتمع بشكله الحديث في شكل دولة تقوم على رأسها حكومة تدير أمورها العادية من خلال صرف مجموعة النفقات والتفكير في إحضار مجموعة الإيرادات والعمل على الموازنة يعتقد أن الرومان هم أول من اضطر إلى تنظيم واردات الدولة ونفقاتها في إطار الموازنة العامة نظرا لاتساع رقعة الإمبراطورية، ويقال أن الموازنة الرومانية كانت توضع حينذاك لمدة خمس سنوات، أما في القرن السابع عشر فقد تسلم البرلمان الإنجليزي الصلاحيات المالية المتعلقة بالضرائب وإنفاقها، عندئذ تبلورت فكرة الموازنة بمعناها العلمي الحديث فانتقلت أمانة الملئقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.

من بريطانيا إلى سائر الدول وكانت فرنسا الدولة الأولى التي اقتبست فكرة الموازنة كما كانت الدولة الأولى التي عليها كثيرا من التحسينات على إثر الثورة الفرنسية لسنة 1789، ومن التحسينات الهامة التي أدخلتها على الموازنة أن السلطة التشريعية أصبحت لا تكتفي لمناقشة الواردات والنفقات وتصديقها والإذن لها، بل أصبح يحق لها مصادقة استعمالها الأموال العمومية من قبل السلطة التنفيذية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: طرق إعداد الموازنة العامة في الجزائر.

المقصود بدورة إعداد الموازنة أو المراحل التي تمر بها الموازنة هي إعداد وتنفيذ ومراقبة بما فيها من إجراءات والتزامات طبقا لقوانين وتشريعات مبرمة.

**أولا: إعداد الموازنة:** تعتبر وزارة المالية الإطار الأساسي لتحضير مشروع قانون المالية بصلاحيات واضحة.<sup>2</sup>

أ- ففي مرحلة سابقة وطبقا للمرسوم رقم 84-341 المؤرخ في 17-11-1995، كانت لوزير المالية سلطات واسعة في تحضير الميزانية كما يتجلى من نص المادة 3من المرسوم.

ب- في مرحلة لاحقة وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15-02-1995 المتضمن صلاحيات وزير المالية، فإن تحضير الميزانية، وإن بقى من مشتملات وزير المالية، إلا أن ذلك أصبح يتم تحت سلطة رئيس الحكومة، بعد أن أصبح الجهاز التنفيذي يتسم في قمته بالازدواجية(رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة) حيث أصبح لرئيس الحكومة دور الإشراف الأعلى على ذلك، من أجل تجسيد برنامج الحكومة.

<sup>1</sup> - بن حمادي بن عبد القادر، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - خباياة عيد الله، أساسيات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص: 269، 268.

يعتمد في إعداد مشروع الميزانية من طرف وزارة المالية على جملة من المعطيات والتوجيهات تتمثل في:

- توجيهات المخطط السنوي؛
- توقعات لمختلف القطاعات.

### ثانيا: اعتماد الموازنة.

بعد إعداده من طرف السلطة التنفيذية يتم إيداع مشروع قانون المالية لدى السلطة التشريعية(المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة) بغرض اعتماد تطبيقا بقاعدة أسبقية الاعتماد على التنفيذ وذلك حسب

المراحل الأساسية:<sup>1</sup>

أ- المناقشة؛

ب- التعديل؛

ج- التصويت.

**ثالثا: تنفيذ الموازنة:** بعد المصادقة على موازنة الدولة من طرف السلطة التشريعية يقوم رئيس الجمهورية بإصدار القانون المتعلق بالموازنة ونشره في الجريدة الرسمية، من أجل قيام الجهات و الهيئات الإدارية المختصة بتنفيذها في الميدان، أي الانتقال من مجال التقدير والمتوقع للسنة المقبلة إلى مجال الواقع الملموس في وقت حاضر سواء من حيث تحصيل الإيرادات وجبايتها أو صرف النفقات.

أ- تحصيل الإيرادات.

ب- صرف النفقات: تمر صرف النفقة العامة بعدة مراحل أشار إليها قانون المحاسبة العمومية المؤرخ

في 15-08-1990 في مواد من 19 إلى 22 وتتمثل فيما يلي:

- الارتباط بالنفقة(العقد)؛

- تصفية وتحديد النفقة؛

- الأمر بالصرف؛

- الصرف.

### رابعا: مراقبة وتنفيذ الموازنة:

إن أهم الصور على تنفيذ الموازنة العامة ثلاثة وهي:<sup>2</sup>

\*- للإطلاع ولمعرفة المزيد حول المراحل الأساسية يجب الرجوع إلى المرجع أعلاه.

<sup>1</sup> - عبد الله خبابية ، مرجع سابق، ص ص: 270-273.

<sup>2</sup> - المرجع سابق، ص ص: 273-277.

أ- الرقابة الإدارية: أهم صور الرقابة الإدارية عموما في مجال المالية العامة خصوصا يمكن أن تأخذ الأشكال الآتية:

- الرقابة التلقائية (الذاتية)؛

- الرقابة الرئاسية؛

- الرقابة الوصائية.

ب- الرقابة التشريعية: يتمتع البرلمان زيادة على سلطته في وضع وسن القوانين، باختصاص لا يقل أهمية ألا وهو مراقبة الإدارة العامة (الحكومة)، من حيث مدى التزامها بتطبيق برنامج الحكومة الذي كان قد وافق عليه من قبل.

تمس الرقابة البرلمانية (التشريعية) مختلف أنشطة الحكومة ومجالات تدخلها ومنها المجال المالي.

. الرقابة أثناء التنفيذ: يمكن للبرلمان أن يراقب النشاط والأداء الحكومي (الوزارات) في مختلف

المجالات ومنها المجال المالي، بواسطة الآليات الأساسية التالية:

الاستماع والاستجواب؛

السؤال؛

مناقشة بيان السياسة العامة؛

لجنة التحقيق.

. الرقابة اللاحقة (البعديّة): تنص المادة 160 من الدستور على مايلي (تقدم الحكومة لكل غرفة من

البرلمان عرضا عن استعمال الإعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة مالية).

ج- الرقابة بواسطة هيئة مستقلة: لقد نص دستور 1976 على تأسيس مجلس المحاسبة بموجب

المادة 190 منه متبعا في ذلك المحاسبة بفرنسا، وبعد صدور دستور 1989 صدر قانون 09-32 المؤرخ

في 4-10-1990 المتعلق بمجلس المحاسبة إلى أن ألغي بموجب الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 1995

15-07 المتعلق بمجلس المحاسبة حيث يقوم على مايلي:

. التشكيل؛ الاعضاء؛ التسيير؛ التشكيلات؛ الاختصاص؛ الإجراءات.

### المطلب الثالث: تمويل الموازنة العامة في الجزائر.

تعتبر الإيرادات العامة في الجزائر المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وتقسّم الإيرادات عكس النفقات التي تصنف حسب الأهداف التي تحققها، ولقد حدد المشرع الجزائري قائمة هذه الإيرادات في المادة 11 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية وهي موارد كلها ذات طبيعة نهائية، وورد ترتيبها في الجدول الملحق بقانون المالية والمتمثلة في إيرادات الجباية العادية، الإيرادات العادية غير الجبائية والإيرادات غير العادية (الجبائية البترولية).

**أولاً: إيرادات الجباية العادية:** هي عبارة عن مجموعة الاقتطاعات الجبائية التي تحصلها الدولة وتشتمل على:<sup>1</sup>

- الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- الرسوم على رقم الأعمال؛
- الضرائب غير المباشرة؛
- حقوق التسجيل والطابع؛
- الحقوق الجمركية.

**ثانياً: الإيرادات العادية غير الجبائية:** تحتوي الموارد العادية غير الجبائية على الخصوص على حاصل أملاك الدولة والحوال مختلفة للميزانية والإيرادات الأخرى، والتي تشتمل على كافة الموارد التي لا يكون مصدرها الجباية أو أملاك الدولة نذكر من بينها (الغرامات؛ الهبات والهدايا؛ المساهمات؛ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات).

**ثالثاً: الجباية البترولية:** هذا النوع من الإيرادات الجبائية عبارة عن اقتطاعات إجبارية تقوم بها الإدارة المالية، لكن الخصوصيات التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به فقط، وهي تخضع لقانون خاص بها ويتعلق الأمر بالقانون المتعلق بنشاطات التنقيب، البحث، الاستغلال، النقل عبر القنوات الخاصة بالمحروقات.

وتشتمل الجباية البترولية على الرسم المساحي السنوي، الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على الناتج.

<sup>\*</sup> معرفة شرح الاقتطاعات الجبائية التي تحصلها الدولة وجب الإطلاع على المرجع أعلاه.

<sup>1</sup> - راضية دنان ، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، ص ص: 58، 57.

### خلاصة الفصل

إن اختيار الأسلوب المناسب في إعداد الموازنة العامة لبلد ما لا بد وأن يتناسب مع الظروف السياسية والاجتماعية، وكذلك السياسات الاقتصادية لهذا البلد، ولا يوجد من بين هذه الأساليب مثالي يتناسب مع كافة الدول سواء المتقدمة أو النامية.

أما فيما يتعلق بالمراحل التي تمر بها عملية إعداد الموازنة فهي متشابهة إلى حد كبير في الأنظمة المالية المختلفة، حيث تبدأ مرحلة التحضير والإعداد وصولاً إلى مرحلة الاعتماد والمصادقة ثم التنفيذ والرقابة، وكذلك فإن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم إعداد الموازنة اختلف مفهومها باختلاف الفكر الاقتصادي السائد وعلى الرغم من الالتزام بإعداد الموازنات العامة بما يتوافق مع تلك المبادئ والقواعد، إلا أن الخصوصية التي تتميز بها كل دولة عن أخرى تجعل الخروج من هذه المبادئ أمراً طبيعياً بما يتوافق مع طبيعة الدولة، ولكن هذا الخروج لا بد وأن يكون مبرراً.

إن الموازنة العامة تتمتع بأهمية كبيرة من خلال تحقيقها لأهداف الدولة المختلفة، تبعاً لحاجات المجتمع المتغيرة عبر الزمن، فمنها الأهداف الاقتصادية المتعددة كتوزيع موارد الدولة حسب أولوياتها واستخدامها كأداة للرقابة على المال العام وتوجيه الاقتصاد الوطني والاستثمارات حسب السياسات المالية العامة للدولة، لتخفيض نسبة الدين العام وتوازن الميزان الجاري لميزان المدفوعات.

كما اتضح أن الموازنات تتعدد وتختلف خصائصها وفقاً للأهداف العامة التي ترغب الدولة في تحقيقها، بحيث تعكس الموازنة العامة السياسات المالية التي تحاول تنفيذها وتكون بمثابة ترجمة حقيقية لذلك.

### دور الجباية البترولية في الموازنة العامة في الجزائر من 2000-2016

تمثل الجباية البترولية الحصة الأكبر في تمويل ميزانية الدولة وتغطية نفقاتها، وهذا ليس بالأمر الجيد لاقتصاد الجزائر في ظل الأوضاع الاقتصادية والتطورات الحادثة اليوم، والتي بدورها تزيد من المتطلبات ومن ثم زيادة في النفقات والايرادات، ويعود الاعتماد الكلي على الجباية البترولية سلبا على اقتصاد الجزائر كونها مرتبطة بالسعر البترولي الذي يتأثر بالتغيرات الاقتصادية العالمية والازمات حيث شهدت في الفترة الأخيرة انخفاضات متتالية، هذا ما استدعى رد الاعتبار للجباية العادية والعمل على تطويرها وأيضا تنويع القاعدة الانتاجية كالصناعة والزراعة والسياحة. وسيتم في هذا الفصل التعرض الى كل ما تم ذكره سلفا من خلال تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث أين سيتم التطرق في:

**المبحث الأول: تطور الموازنة العامة في الجزائر من منظور المالية العامة (2000-2016).**

**المبحث الثاني: أهمية الجباية البترولية في الجزائر (2000-2016).**

**المبحث الثالث: الاصلاحات الهيكلية الضرورية الهادفة لاستقرار وتنوع القاعدة الجبائية.**

### المبحث الأول: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

لطالما إرتبط تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة إرتباطا وثيقا ومباشر بتطورات الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية من جهة، وتقلبات أسعار البترول من جهة أخرى، بإعتبارها المورد الرئيسي للإيرادات العامة للدولة، مما يؤدي إلى توتر الموازنة العامة للدولة بالتغيرات التي تسجلها أسعار البترول، وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذا المبحث.

### المطلب الأول: تطور الموازنة العامة من 2000-2008

سنتطرق الى دراسة كل من النفقات والايادات على حدا وذلك في الفترة الممتدة من 2000الى2008.

### أولا: تطور الايرادات من 2000-2008

شهدت الفترة الممتدة من 2000-2016 تزايدا مستمرا في إجمالي الإيرادات الكلية المحصلة، في حين قابلها تذبذب في معدل النمو خلال هذه الفترة، وهذا ما سيتم ملاحظته من خلال الجدول الموالي.

### الجدول رقم (02): إجمالي الإيرادات الكلية من 2000-2008 :

(الوحدة: مليار دج)

السنة	إجمالي الإيرادات الكلية	معدل النمو %
2000	1578.1	-
2001	1489.9	-5.58
2002	1603.0	7.59
2003	2022.9	26.19
2004	2229.7	10.22
2005	3082.5	38.24
2006	3639.8	18.07
2007	3687.8	1.31
2008	5190.5	40.74

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2003-2008



من خلال قراءة أرقام الجدول رقم (1) يتبين أن حجم الإيرادات في تغير مستمر من سنة إلى أخرى وبنسب متفاوتة، لم تتجاوز 40% من سنة 2000 إلى 2008، حيث سجلت أعلى زيادة خلال سنة 2008 قدرت بـ 5190.5 مليار دج أي بمعدل 40.47%، وسجلت أقل زيادة سنة 2007 بلغت 3687.8 مليار دج أي بمعدل 1.31% وهذا راجع للتذبذب الحاصل في الجباية البترولية وأسعار البترول، لقد عرفت إيرادات الميزانية تطورا ملحوظا وزيادة معتبرة حيث قدرت في سنة 2000 بـ 1578.1 مليار دج، بينما عرفت سنة 2001 تراجع في الإيرادات 1489.9 بنسبة نمو سالبة 5.58% وهذا نتيجة انخفاض أسعار البترول، وإرتفعت إيرادات الميزانية سنة 2002 بنسبة نمو 7.59% مقارنة بسنة 2000 نتيجة إرتفاع أسعار البترول سنة 2002 وإرتفعت بمعدل نمو 26.19% و 10.22% خلال الفترة 2003 و 2004، لتصل إلى 28.9% سنة 2005 لترتفع مرة أخرى بـ 3639.8 مليار دج أي بمعدل نمو 18.07% سنة 2006، وترتفع مرة ثانية لتسجل 3687.8 مليار دج بأقل معدل نمو لهذه الفترة 1.31% سنة 2007، لترتفع مرة أخرى إلى 5190.5 مليار دج أكبر معدل نمو 40.47% سنة 2008.

ويفسر هذا الارتفاع الملحوظ والمتزايد في إيرادات الميزانية الى تحسن الاوضاع الاقتصادية الكلية خاصة أسعار النفط باعتبارها تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق الإيرادات الكلية، حيث تعتبر هذه الفترة (2000-2008) من أهم فترات إنتعاش السوق النفطية التي أدت إلى إرتفاع أسعار النفط.

### ثانيا: تطور النفقات العامة من 2000-2008

سجلت الفترة الممتدة من 2000-2008 إرتفاعا متعاقبا لإجمالي النفقات العامة، وهذا راجع لزيادة متطلبات وإحتياجات الدولة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

#### الجدول رقم (03): إجمالي النفقات الكلية من 2000-2008

(الوحدة: مليار دج)

السنة	إجمالي نفقات الكلية	معدل النمو %
2000	1178.1	-
2001	1321	12.19
2002	1550.6	17.38
2003	1690.2	9
2004	1903.6	12.62
2005	2057.2	8.06
2006	2485.1	20.80
2007	3089.6	24.32
2008	4283.6	38.64

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر  
من خلال قراءة الجدول أعلاه يتبين أن النفقات العامة في تزايد مستمر خلال هذه الفترة (2000-2008)، ويرجع هذا الإرتفاع المتزايد إلى الإرتفاع الملحوظ في الجانب الآخر من الميزانية، وهو جانب الإيرادات العائد في الأساس إلى إرتفاع أسعار البترول خلال الفترة (2000-2008)، حيث لم تتجاوز معدل 38% من سنة 2000 إلى 2008، حيث سجلت 1178.1 مليار دج سنة 2000 لترتفع إلى 1321 مليار دج سنة 2001 أي بمعدل 12.19%، وإرتفعت مرة ثانية لتصل إلى 17.38% سنة 2002، ووصلت نسبتها إلى 1690.6 مليار دج أي بنسبة 9% سنة 2003، ثم عاودت الارتفاع مرة ثانية لتبلغ 8.06% سنة 2005 وهي أقل معدل زيادة لهذه الفترة، وصولا إلى 2485.1 مليار دج و 3089.6 مليار دج أي بمعدل نمو (20.80% و 24.32%) سنتي 2006، 2007 على التوالي، لتقفز إلى 4283.6 مليار دج أي بمعدل نمو 38.64% سنة 2008 زهي أعلى زيادة سجلت خلال هذه الفترة.

ويفسر الارتفاع للنفقات في هذه السنوات الى بداية تطبيق البرامج التنموية الاقتصادية اضافة الى التوسع في الاستثمار العمومي بسبب ارتفاع الايرادات العامة.

حيث تعرف البرامج التنموية على أنها:<sup>1</sup>

وضع مجموعة من الأهداف بغية تحقيقها خلال فترة محددة، وهو ما يتطلب التوفر المستمر للإمكانيات التمويلية لضمان المرونة والسرعة في انجاز المشاريع فيتم اعتماد وتقييم البرنامج من خلال عدة عوامل تتطلب مقارنة تكاليفه وعائداته وذلك بواسطة جملة من المؤشرات تتعلق أساسا بالنجاعة، الفعالية، مؤشرات النوعية ومؤشرات النتائج النهائية.

### ثالثا: برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر:

تعتبر إستراتيجية التنمية الإقتصادية في الجزائر عن إستخدام موارد الدولة وإمكانياتها لتحقيق الأهداف المسطرة لها، وتتمثل هذه الإستراتيجية في البرامج الإقتصادية الموالية.<sup>2</sup>

**1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:** أقر في 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2000-2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، وقد جاء هذا البرنامج في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها من خلال البرامج التنموية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

**2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:** جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، رصدت له الدولة مبلغا إجماليا قدر بـ 4202.7 مليار دج، كما شهدت نفس الفترة إطلاق برنامجين تكميليين آخرين، الأول يتعلق بدعم وتنمية ولايات الجنوب، والثاني يتعلق بتنمية مناطق الهضاب العليا وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله النفط الجزائري وتراكم الادخار الحكومي.

**3- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014:** لقد جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي تنمة للبرامج السابقة، ضمن إطار ديناميكية إعادة الإنعاش الاقتصادي والإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات، وقد خصص لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي مبلغ مالي

<sup>1</sup> - عصماني مختار، مرجع سابق، ص ص: 71، 72.

<sup>2</sup> - المرجع سابق، ص ص: 146، 155.

قوامه 21214 مليار دج، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9680 مليار دج، أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ قدره 11534 مليار دج.

### المطلب الثاني: تطور الموازنة العامة من 2009-2012.

سيتم التعرف على حاصل الإيرادات العامة خلال السنوات الأربعة (من 2009 الى 2012) والتي بدورها شهدت زيادات في هذه الإيرادات أما فيما يخص النفقات فقد شهدت ارتفاع مستمر في هذه الفترة.

### أولاً: تطور الإيرادات العامة من 2009 الى 2012

شهدت هذه الفترة زيادة مستمرة في إجمالي الإيرادات الكلية، وهذا راجع للزيادة في إيرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

### الجدول رقم (04): تطور الإيرادات العامة من 2009 الى 2012.

(الوحدة: مليار دج)

السنة	إجمالي الإيرادات الكلية	معدل النمو%
2009	3676.0	-29.17
2010	4392.2	19.50
2011	5790.1	31.80
2012	6339.3	9.48

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر  
يتبين من خلال الجدول أعلاه أن هناك انخفاض بين سنة 2008 و2009 في قيمة الإيرادات حيث انخفضت الإيرادات العامة الكلية إلى 3676.0 مليار دج سنة 2009 بعدما كانت تبلغ 5190.5 مليار دج سنة 2008 أي بمعدل نمو سالب قدر بـ 29.17%، لكنها عاودت الارتفاع مرة أخرى لتسجل 5790.1 مليار دج سنة 2010 بمعدل نمو قدر بـ 19.50%، لتصل إلى أعلى زيادة في معدل النمو خلال هذه الفترة 31.80% سنة 2011، مقارنة بالسنة التي قبلها لتقفز إلى 6339.3 مليار دج سنة 2012، بأقل زيادة في معدل النمو لهذه الفترة .

ويفسر الانخفاض في قيمة الإيرادات الكلية المسجلة من سنة 2008 إلى 2009 بحوالي 1500 مليار دج بوجود الصدمة النفطية وتراجع أسعار المحروقات لكنها عاودت الارتفاع حتى

جاوزت القيمة المحققة سنة 2008 وهذا يدل على ارتفاع الإيرادات الأخرى المساهمة في الإيرادات الكلية للميزانية وخاصة إيرادات الجباية العادية.

### ثانيا: تطور النفقات العامة من 2009 إلى 2012

استمرت النفقات العامة خلال الأربع سنوات (2009-2012) في الإرتفاع، نظرا لإستمرار المتطلبات والإحتياجات الخاصة بالدولة، إضافة إلى الإرتفاع الملحوظ في جانب الإيرادات.

### الجدول رقم (05): تطور النفقات العامة من 2009 إلى 2012

(الوحدة: مليار دج)

السنة	إجمالي النفقات الكلية	معدل النمو%
2009	4389.1	2.46
2010	4571.1	30.35
2011	5958.7	18.31
2012	7050.2	13.45

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوانين المالية 2000-2012

يتضح من خلال الجدول أن النفقات العامة في تزايد مستمر خلال هذه السنوات فقد وصلت الى 4389.1 مليار دج سنة 2009 بمعدل نمو 2.46% وهو أقل زيادة في النمو بالنسبة لهذه الفترة، وهو ما يصادف تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتبلغ قيمة 4571.1 مليار دج سنة 2010 بأعلى معدل زيادة لهذه الفترة 30.35%، لتصل الى 5958.7 مليار دج سنة 2011 أي بمعدل 18.31% ثم ارتفعت مرة ثانية لتصل إلى 7050.2 مليار دج سنة 2012 بمعدل نمو 13.45%.

وتفسر هذه الزيادات المستمرة من سنة 2009 الى 2012 بزيادة الجانب الآخر من الميزانية (الإيرادات) بالإضافة إلى إرتفاع أسعار البترول، و أجور الموظفين للتوظيف العمومي وكذلك مخلفات الأجور.

**المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة من 2013 الى 2016**

شهدت الميزانية العامة في هذه الفترة انخفاضا مستمرا للإيرادات الكلية مقارنة بالفترة التي سبقتها حيث استمر هذا الانخفاض دون أي زيادة ملحوظة في حين شهدت النفقات العامة تدذب خلال هذه السنوات.

**أولا: تطور الإيرادات الكلية من 2013 الى 2016**

في السنوات الأخيرة (2013-2016) من فترة الدراسة، شهدت إجمالي الإيرادات إنخفاضا مستمرا لتأثرها بالتغيرات الحادثة على مستوى قطاع المحروقات، والجدول الموالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (06): تطور الإيرادات الكلية من 2013 الى 2016**

(الوحدة: مليار دج)

السنة	إجمالي الإيرادات الكلية	معدل النمو %
2013	5957.5	-6.022
2014	5738.4	-3.67
2015	5103.1	-11.07
2016	5042.2	-1.19

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2016

يتبين من الجدول أعلاه أن الإيرادات الكلية شهدت انخفاضا مستمرا خلال هذه السنوات فقد سجلت معدلات نمو سالبة مقارنة بالسنوات السالفة، وصلت إلى 5957.7 مليار دج سنة 2013 بمعدل نمو سالب قدر ب-6.022 %، ثم عاودت في الانخفاض مرة ثانية لتبلغ 5738.4 مليار دج سنة 2014 بمعدل نمو -3.64 %، و انخفضت بقيمة 5103.1 مليار دج سنة 2015 أي بمعدل نمو -11.07 % مقارنة بالسنة الماضية، لتسجل سنة 2016 (5042.2 مليار دج) بمعدل نمو -1.19 %.

ويفسر هذا الانخفاض المستمر والمتزايد في قيمة الإيرادات لهذه السنوات بإنخفاض قيمة عائدات المحروقات وأسعار البترول وبالتالي انخفاض مساهمتها في الإيرادات الكلية.

### ثانيا: تطور النفقات العامة من 2013 الى 2016

وصلت النفقات في هذه المرحلة إلى أعلى قيمة والتي لم تشهدها من قبل، نظرا لتزايد الإحتياجات سنة بعد سنة، والجدول التالي يوضح ذلك.

### الجدول رقم (07): تطور النفقات العامة من 2013 الى 2016

(الوحدة: مليار دج)

السنة	إجمالي النفقات الكلية	معدل النمو%
2013	6101.3	-13.45
2014	7113.6	16.58
2015	7724.8	8.59
2016	7429.4	-3.82

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر  
يتضح من الجدول أعلاه أن النفقات العامة في هذه السنوات شهدت تذبذب وعدم استقرار في قيمها، حيث سجلت معدل نمو سالب 13.45% سنة 2013، ثم عاودت الارتفاع لتبلغ أعلى زيادة في معدل النمو لهذه الفترة ب 16.58% سنة 2014، وارتفعت مرة ثانية لتصل إلى 7724.8 مليار دج ، بأقل معدل نمو بلغ 8.59% سنة 2015، مقارنة بالسنة التي سبقتها، لكنها سرعان ما ارتفعت حتى عاودت الإنخفاض إلى 7429.4 مليار دج بمعدل نمو سالب قدر ب-3.82% سنة 2016.

ويفسر الانخفاض في النفقات العامة إلى محاولة إخراج اقتصاد الجزائر من حالة الركود وذلك بإطلاق جملة من المشاريع بغرض التطوير.

### ثالثا: مدى تغطية الإيرادات الكلية للنفقات العامة

تعرف الإيرادات العامة والنفقات العامة أداتان مهمتان لأي دولة، فالموارد التي تحصل عليها الجزائر في شكل تدفقات نقدية تستخدمها لتغطية النفقات العامة، بهدف إشباع الحاجات العامة لذا فهي تسعى دوما أن تكون الإيرادات متساوية أو تفوق حجم النفقات، حتى لا تعاني عجزا وقصرا في الميزانية العامة.

الجدول(8): مدى تغطية الإيرادات الكلية للنفقات العامة

(الوحدة: مليار دج)

السنة	إجمالي الإيرادات الكلية	إجمالي النفقات الكلية	نسبة تغطية الإيرادات للنفقات الكلية %
2000	1578.1	1178.1	133.95
2001	1489.9	1321	112.72
2002	1603.0	1550.6	103.37
2003	2022.9	1690.2	119.68
2004	2229.7	1903.6	117.13
2005	3082.5	2057.2	149.83
2006	3639.8	2485.1	146.46
2007	3687.8	3089.6	119.36
2008	5190.5	4283.6	121.17
2009	3676.0	4389.1	83.75
2010	4392.2	4571.1	96.08
2011	5790.1	5958.7	97.17
2012	6339.3	7050.2	89.91
2013	5957.5	6101.3	97.64
2014	5738.4	7113.6	80.66
2015	5103.1	7724.8	66.06
2016	5042.2	7429.4	67.86%

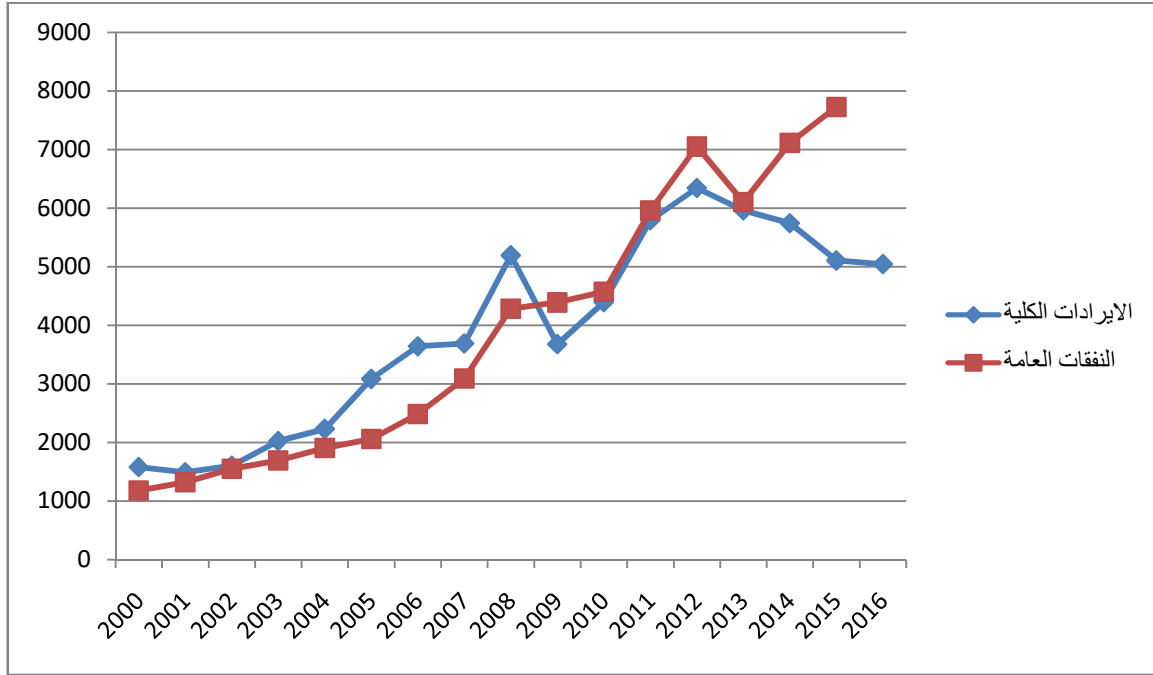
المصدر: بالإعتماد على الجداول (2,3,4,5,6,7)

وللتوضيح أكثر يمكن الإستعانة بالمخطط التالي:



الشكل (02): مدى تغطية الإيرادات الكلية للنفقات العامة

(الوحدة: مليار دج)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (8)

يبين كل من الشكل والجدول أعلاه أن الرصيد السالب قد طغى على الميزانية بإستثناء سنة 2000 التي عرفت فيه الميزانية فائض إستطاعت من خلاله حصيلة الإيرادات أن تغطي

حصيلة النفقات، بنسبة مساهمة قدرت بـ 133.95% سنة 2000 نتيجة الإرتفاع الكبير في حصيلة الإيرادات، مقابل زيادة طفيفة في النفقات العامة للميزانية، أما باقي سنوات الدراسة فقد عرفت فيها الميزانية عجزا ملحوظا رغم الزيادة في جانب الإيرادات لأن الزيادة في جانب النفقات فاقت ذلك، مما يعني أن حصيلة الإيرادات لم تعد تغطي حصيلة النفقات على ما كانت عليه أين بدأ يظهر العجز في الموازنة العامة بسبب هذا الانخفاض في حين ظهر ارتفاع مستمر للنفقات تماما على نطاق الإيرادات الكلية وعجزها التام عن تغطيتها، فمثلا لدينا نسبة التغطية لسنة 2008 بلغت 121.17%، لتبدأ هذه النسب بالتراجع لتصل إلى 67.86% سنة 2016 وهذا راجع لعدة عوامل لعل من أبرزها مايلي:

- الإنخفاض الحاد الذي شهدته أسعار البترول خاصة خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛

- إن الزيادة المستمرة في النفقات العامة للدولة تدل على شروع الدولة في برامج النمو واطلاقها لمشاريع جديدة لإخراج الدولة من حالة الركود و انخفاض الإيرادات بسبب توجه الدولة نحو سياسة توسعية؛

- إستثمار الدولة في البنى التحتية والمنشآت القاعدية ومشاريع الإسكان.

### المبحث الثاني: أهمية الجباية البترولية في الجزائر

تعتمد الجزائر في تغطية نفقاتها بصفة رئيسية على الجباية البترولية، هذا ما جعلها تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري حيث ترتبط هذه الأخيرة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط كما تؤثر على كل من الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي على الموازنة ككل.

### المطلب الأول: تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة من 2000 الى

2016

شهدت هذه الفترة تذبذب في كل من الجباية البترولية وأسعار النفط معا نظرا لطبيعة العلاقة الطردية المتواجدة بينهما وهذا ما سنتطرق اليه من خلال مجموعة من الاحصاءات الخاصة بكل من الجباية البترولية وأسعار النفط لسنوات الدراسة.

الجدول رقم (09): علاقة الجباية البترولية بأسعار النفط من 2000 الى 2016

(الوحدة: مليار دج) (الدولار للبرميل)

السنوات	ايرادات الجباية البترولية	معدل النمو %	أسعار النفط	معدل النمو %
2000	1173.1	-	27.60	-
2001	964.5	-17.78	23.12	-16.23
2002	942.9	2.23	24.36	5.36
2003	1285.6	36.34	28.10	15.35
2004	1485.8	15.57	36.05	28.29
2005	2267.8	52.63	50.64	40.47
2006	2714.0	19.67	61.08	20.61
2007	2711.8	-99.00	69.08	13.09
2008	4003.6	47.63	94.45	36.72
2009	2327.7	-41.85	61.06	-35.37
2010	2823.0	21.27	77.45	26.84
2011	3979.7	40.97	107.46	38.74
2012	4184.3	5.14	109.45	1.85
2013	3678.1	-12.09	105.87	-3.27
2014	3388.4	-7.87	96.29	-9.04
2015	2373.5	-29.95	49.49	-48.60
2016	1781.1	-24.95	40.76	-17.63

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر وعلى تقارير منظمة الاوبك لسنوات الدراسة

من خلال قراءة الجدول أعلاه يتبين أن معدل النمو في الإيرادات البترولية سجلت معدلات متذبذبة طيلة هذه الدراسة بين معدلات موجبة ومعدلات سالبة، ومن هنا تظهر لنا الطبيعة غير المستقرة لعوائد البترول، إذ سجلت سنة 2000 قيمة 1173.1 مليار دج بالمقابل سجلت أسعار البترول 27.60 دولار للبرميل، لتتخفض سنة 2001 و2002 بمعدل نمو -17.78% و 2.23% على التوالي، بالمقابل سجلت أسعار النفط معدلات نمو قدرت ب -16.23% و 5.36%، وعاودت الإرتفاع مرة ثانية خلال الفترة من (2002-2005) لتبلغ 2.23% سنة 2002، وهي أقل زيادة سجلت خلال فترة الدراسة، و 36.34% و 15.57% و 52.63% على

التوالي وهذا راجع لإرتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، التي شهدت إرتفاع في معدلات النمو والتي قدرت بـ 5.36% و 15.35% و 28.29% و 40.47% على التوالي، واستمر التذبذب في نسبة الجباية البترولية بمعدلات نمو مرة موجبة ومرة أخرى سالبة، كما سجل ذات التذبذب فيما يخص معدلات النمو لأسعار البترول إلى نهاية فترة الدراسة، ويفسر التذبذب بعدم إستقرار أسعار البترول وتراجعها نتيجة إنخفاض الطلب العالمي خاصة مع بداية الأزمة أواخر سنة 2007 خلال فترة الدراسة.

و عليه يمكن إستخلاص أن السعر البترولي هو المتحكم الرئيسي و المؤثر المباشر على حصيلة الجباية البترولية وبالتالي فإنه توجد علاقة طردية بين السعر البترولي وقيمة الجباية البترولية المحصلة حيث كلما زاد السعر البترولي زادت قيمة الجباية البترولية المحصلة. و هذا ما سيؤثر على الإيرادات العامة للدولة لإعتماد الجزائر على الجباية البترولية كمصدر أول في تمويل هذه الإيرادات و هذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي من خلال إبراز العلاقة بين الجباية البترولية و الإيرادات العامة.

#### المطلب الثاني: نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية ( 2000 - 2016 )

أهم ما يميز الإيرادات العامة في الجزائر بصفة عامة أن جزء كبير من هذه الإيرادات الجبائية تتأتى من الجباية البترولية، فتعد أهم مورد من موارد الدولة ويمكننا توضيح نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة من خلال الجدول الموالي:

## الفصل الثالث: دور الجباية البترولية في الموازنة العامة في الجزائر 2000-2016

### الجدول رقم (10): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية

(الوحدة: مليار دج)

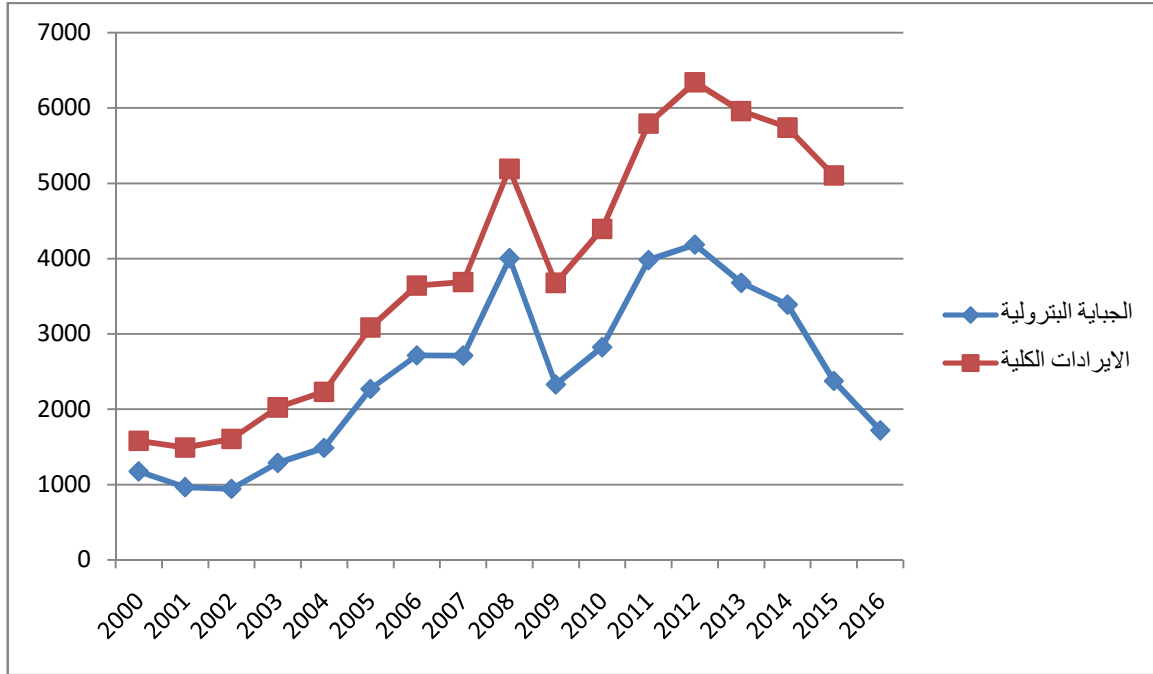
السنة	الاجباية البترولية	الإيرادات الكلية	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية %
2000	1173.1	1578.1	74.33
2001	964.5	1489.9	64.73
2002	942.5	1603.0	58.79
2003	1285.6	2022.9	63.55
2004	1485.8	2229.7	66.63
2005	2267.8	3082.5	73.53
2006	2714.0	3639.8	74.56
2007	2711.8	3687.8	73.53
2008	4003.6	5190.5	77.13
2009	2327.7	3676.0	63.32
2010	2823.0	4392.9	64.29
2011	3979.7	5790.1	68.73
2012	4184.3	6339.3	66.00
2013	3678.1	5957.5	61.73
2014	3388.4	5738.4	59.04
2015	2373.5	5103.1	46.51
2016	1781.1	5042.2	35.32

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول (2، 4، 6، 9)

وللتوضيح أكثر سيتم الإستعانة بالجدول التالي:

الشكل رقم (03): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية

(الوحدة: مليار دج)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول (10)

من خلال قراءة الجدول وملاحظة الشكل يتبين أن نسبة تغطية الجباية البترولية لإيرادات الميزانية ترتفع وتنخفض من سنة إلى أخرى بنسب متفاوتة، حيث نجد أنها في سنة 2000 مثلت 74.33 %، لتتخفض سنتي 2001 و2002 بمعدل 64.73% و58.79% على التوالي نتيجة الإرتفاع في أسعار البترول، لكنها عاودت الإرتفاع مرة أخرى لتصل إلى 63.55% سنة 2003، كما سجلت إرتفاع ملحوظ خلال الفترة (2006-2004) لتسجل نسبة 74.56% سنة 2006، وإنخفضت بنسبة 73.53% سنة 2007، لكنها إرتفعت لتصل إلى 77.13% سنة 2008، وهي أكبر نسبة سجلت خلال فترة الدراسة وهو ما يؤكد الأهمية المتزايدة التي ما فتئ يسجلها القطاع من سنة إلى أخرى ، وهذا نتيجة الإرتفاع الحاد في أسعار البترول، وتبقى هذه النسبة في حدود 77 %، لتتخفض إلى 63.32% سنة 2009.

وقد تراوحت نسبة المساهمة ب 64.29% و68.73% خلال سنتي 2010 و2011 على التوالي، إلا أنها عادت للإنخفاض بدءا من 2012 لتستقر عند نسبة مساهمة 35.32% سنة 2016 وهي أقل نسبة مساهمة سجلت خلال فترة الدراسة نتيجة الإنخفاض في أسعار البترول.

لطالما إرتبط حجم الإيرادات العامة بحجم الجباية البترولية، إذ تتسم هذه الأخيرة بتقلباتها الكثيرة وهو ما ظهر من خلال قراءة الجدول حيث يفسر انخفاض الإيرادات الكلية وارتباطها بالجباية البترولية المحصلة بانخفاض أسعار البترول كون هذا الأخير عرف جملة من الاضطرابات بعد أزمة 2008 ، التي كانت سببا في تذبذب وعدم استقرار للأسعار البترولية مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة تمويل الجباية البترولية للإيرادات الكلية، وهذا ما يعني أن نسبة الجباية البترولية تمثل جل الإيرادات الممولة لميزانية الدولة، حيث سجلت 77.13 % سنة 2008 وهي نسبة جد مرتفعة، مما أعطى أهمية ومكانة هامة للجباية البترولية في ميزانية الدولة، التي أضحت رهينة الجباية المحصلة، وهذا مابقى على هشاشة الاقتصاد الجزائري.

### المطلب الثالث: تغطية الجباية البترولية للنفقات الكلية من 2000 الى 2016

تساهم إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الكلية ومن ثم في تغطية النفقات العامة للدولة، وذلك بنسبة كبيرة رغم زيادة النفقات دون تراجع ما قابلها انخفاض في الإيرادات الجبائية المحصلة والتي تأثرت بالأزمات وأسعار البترول.

الجدول رقم (11): مساهمة الجباية البترولية في النفقات العامة

(الوحدة: مليار دج)

السنة	إيرادات الجباية البترولية	النفقات العامة	نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى النفقات %
2000	1173.1	1178.1	99.57
2001	964.5	1321	73.01
2002	942.5	1550.6	60.78
2003	1285.5	1690.2	76.06
2004	1485.8	1903.6	78.05
2005	2267.8	2057.2	110.23
2006	2714.0	2485.1	109.21
2007	2711.8	3089.6	87.77
2008	4003.6	4283.6	93.46
2009	2327.7	4389.1	53.03
2010	2823.0	4571.1	61.75
2011	3979.7	5958.7	66.78
2012	4184.4	7050.2	59.35
2013	3678.4	6101.3	60.28
2014	2388.4	7113.6	47.63
2015	2373.5	7724.8	30.72
2016	1781.1	7429.4	23.97

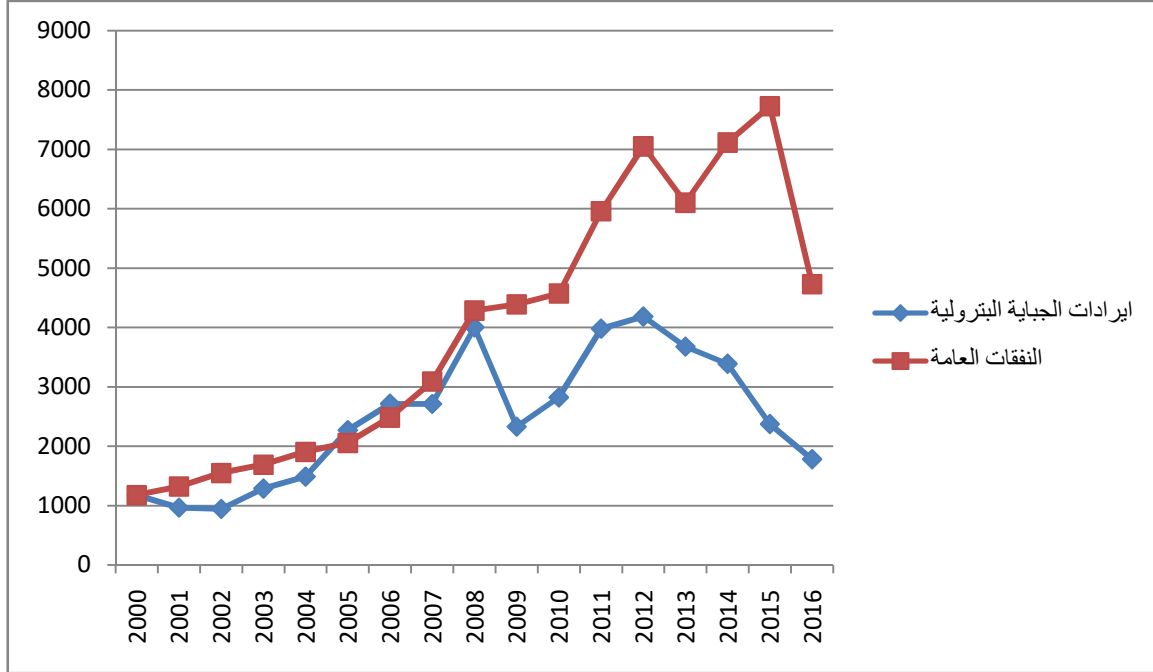
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول (3، 5، 7، 9)

وللتوضيح أكثر يمكن الإستعانة بالشكل الموالي:



الشكل رقم (04): مساهمة الجباية البترولية في النفقات العامة (2000-2016)

(الوحدة: مليار دج)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول (11)

من خلال الشكل وقراءة أرقام الجدول تظهر لنا أن النفقات العامة كانت في تزايد مستمر حتى سنة 2012 بينما شهدت إيرادات الجباية البترولية تذبذب وعدم استقرار في حصيلتها خلال سنوات الدراسة كما تظهر لنا العلاقة الطردية بين الجباية البترولية والنفقات العامة حيث أن ما يميز الميزانية الوطنية هو التبعية الكلية لتقلبات أسعار البترول التي ساهم إرتفاعها في ظهور فوائض مالية ومن ثم تحصيل جباية بترولية كبيرة حيث بلغت نسبة 99.57% سنة 2000، لتتنزل إلى حدود 73.01% سنة 2001، ثم عاودت الإنخفاض مرة ثانية لتصل إلى 60.78% سنة 2002 ، وبحلول سنة 2003 بدأت نسبة المساهمة في الإرتفاع إلى غاية سنة 2006 وهي نسب جد مرتفعة تدل على ضعف تفعيل الجباية العادية التي لطالما بقيت خارج حسابات أصحاب القرار، إلا أنها عدت للإنخفاض بدءا من 2007 بمعدل 87.77% لتستقر عند مستوى 23.97% سنة 2016، وهو ما يصادف بداية تطبيق برامج التنمية الإقتصادية (برنامج دعم النمو، برنامج توظيف النمو).

يفسر عجز الجباية البترولية المحصلة على تغطية النفقات العامة الى زيادة النفقات والتي فاقت قيمة الجباية البترولية المحصلة ويعود ذلك الى شروع الدولة في تطبيق سياسة الانتعاش الاقتصادي وسياسة جديدة تخرج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة خاصة الى الاستثمار في البنى التحتية والمنشآت القاعدية ومشاريع الاسكان بالإضافة الى تحسين مستوى المعيشة وكله نتيجة عودة الاستقرار السياسي.

### المبحث الثالث: الاصلاحات الهيكلية الضرورية الهادفة لاستقرار وتنوع قاعدة النظام الجبائي.

كون الجزائر تتميز باعتمادها الرئيسي على تمويل ايراداتها من الجباية البترولية، فانه ومع التذبذبات والأزمات التي يعرفها قطاع المحروقات أصبح لزاما على الجزائر الاهتمام بتنمية قطاع الصادرات وتطوير الجباية العادية، من خلال الاصلاحات الهيكلية خاصة إصلاح النظام الجبائي ككل قصد مساهمتها في القيام بنظام جبائي متوازن وكذا تنويع وتنمية صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات لتغطية نفقات الدولة واحتياجاتها.

#### المطلب الأول: اصلاحات النظام الجبائي

بدأت السلطات الجزائرية التفكير في إعطاء الضرائب والنظم الجبائية مكانتها المطلوبة ابتداء من سنة 1969 وذلك بدوافع وأسباب ضمن مكونات وأهداف لهذا الإصلاح.

#### أولاً: أسباب ودوافع الإصلاح وأهدافه

إن الوضعية الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر والتحول التي عرفها الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والسعي إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلت النظام القديم لا يتماشى مع المستجدات الجديدة ومن بين أسباب الإصلاح في هذا النظام مايلي:<sup>1</sup>

- تعقد النظام الجبائي نتيجة التغيرات المستمرة والمختلفة في قوانين الجباية؛
- ثقل العبء الجبائي بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها حيث بلغت الضريبة على أرباح الشركات؛

<sup>1</sup> - محمد شريف ، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقائد، جامعة تلمسان 2010، ص: 168.

- انخفاض أسعار البترول والذي نتج عنه انخفاض الجباية البترولية؛
  - ضعف العدالة الضريبية واتساع فجوة التهرب والغش الجبائي؛
  - عدم مرونة النظام الجبائي القديم حيث الزيادة في الحصيلة أقل من الزيادة في الناتج المحلي.
- كل هذه الأسباب كانت دافعا للتغيير الذي يحمل في طياته أهدافا تطمح سياسة الإصلاح تحقيقها حتى يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة ويمكن إيجاز هذه التدابير فيما يلي:
- إعطاء الهيكله وتنظيم الإدارة الجبائية، ويهدف هذا الإجراء إلى إعطاء أكثر استقلالية وفعالية للإدارة الجبائية؛<sup>1</sup>
  - إرساء نظام جبائي بسيط ومستقل في تشريعاته من خلال طرح قوانين واضحة ومدعمة بتفسيرات وتحليلات مختصين تزيل الغموض مما يجعله نظام قادر على تأدية الدور المنوط به.<sup>2</sup>
- وتمثلت الأهداف التي يصبو إليها الإصلاح في التالي:
- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيف الضغط الجبائي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها؛
  - توفير المناخ الملائم للاستثمار من توفير الحوافز للقطاع الخاص وخلق المنافسة وعدم عرقلة وسائل الإنتاج؛
  - إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة وجعلها تغطي نفقات التسيير؛<sup>3</sup>
  - توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضرائب؛
  - خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النقدية تتمتع بعدم الاستقرار؛

<sup>1</sup>- كمال رزيق، مسدور فارس، تقييم إصلاح النظام الجبائي، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة، جامعة سعد حلب، البلدة 11-12 ماي 2003، ص: 163.

<sup>2</sup>- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2، 2003، ص: 25.

<sup>3</sup>- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ص: 03.

- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عامل من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم التي كان يعرفها الاقتصاد آنذاك.

### ثانيا: مكونات الإصلاح الجبائي

لقد أسفر الإصلاح عن بنية جديدة للنظام الجبائي تعتمد على العناصر التالية:

1- الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية: وقد تمخض عن هذا التمييز بين الضرائب التالية لصالح الدولة:

أ- الضريبة على الدخل الإجمالي: واشتمل على:<sup>1</sup>

- الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على الأرباح غير التجارية؛

- الضريبة على مداخيل الديون، الودائع، الكفالات؛

- الضريبة على الرواتب والأجور؛

- الضريبة على التنازل على القيمة الزائدة على الأملاك المبنية وغير المبنية؛

- المساهمة الوحيدة الفلاحية؛

- المساهمة التكميلية على الدخل.

ب- **الضريبة على أرباح الشركات:** وهي ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة من قبل شركات الأموال وفق معدل سنوي ثابت.

ج- **الضرائب على الانفاق:** وتتضمن هذه الضرائب مجموعة من الرسوم أهمها الرسم على القيمة المضافة.

د- **الضرائب على رأس المال:** وهي ضرائب تفرض على حركة رؤوس الأموال الطبيعية او العرضية، وتتمثل أساسا في الضرائب على الشركات وحقوق التسجيل والطابع.

هـ- **الضرائب على التجارة الخارجية:** ويكتسب هذا النوع من الضرائب أهمية كبيرة بالنظر إلى تأثيره المزدوج على الإيرادات العامة من جهة، وعلى تدفق السلع والخدمات من وإلى الخارج فضلا عن مساهمته في حماية الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup>- محمد شريف ، مرجع سابق، ص: 159.

**2- الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية:** وذلك في إطار السعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية وبالنظر إلى عدم الاستقرار الأولى وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، خاصة بعد الهزة التي عرفتتها السوق النفطية ومن أهم أهداف الإصلاح تقليص تبعية الميزانية العامة النفطية إلا أن هذا الإصلاح لم يراجع الجباية البترولية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص.

### **المطلب الثاني: إصلاحات هيكل الموازنة.**

كان على الدولة أن تعوض الخسائر الناتجة عن تراجع مداخيل الجباية البترولية، وذلك بجملة من الإجراءات وطرق تطوير منها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وتوسيع الوعاء الضريبي بصفة تدريجية مع استحداث أو رفع الرسوم والضرائب واقتطاعات خارج قطاع المحروقات، وهذه الإجراءات هي جملة من السبل لضمان نجاح الخطة الهادفة لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وتتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

**أولاً: دعم الطاقة الضريبية للدولة:** لم يكن الإصلاح الضريبي المطبق في المستوى الذي طمحت إليه الدولة، فالطاقة الضريبية الفعلية كانت بعيدة جدا عن الطاقة الضريبية الممكنة: لهذا على الدولة القيام بإصلاحات ضريبية جديدة لتقريب الطاقة الضريبية الفعلية من الطاقة الضريبية الممكنة، وحتى تستطيع تحقيق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ينبغي معالجة مجموعة من الصعاب التي يعاني منها النظام الضريبي وتتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

**أ- التقليل من التهرب الضريبي:** إذا أريد للطاقة الضريبية أن تنمو وتتطور لابد من مكافحة التهرب الضريبي ويمكن أن تتخذ إجراءات عملية في هذا الصدد من أهمها:

- وضع إجراءات وقائية تتصف بالشمولية والوضوح في دقة التشريعات الضريبية وتعليماتها التنفيذية؛

- تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الضريبية، والاستعاضة عن التعقيد بالإجراءات الناجمة أو تعديل التشريع إذا لزم الأمر؛

<sup>1</sup> - كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،

العدد 5، ص ص: 235، 238

<sup>2</sup> - المرجع سابق، ص ص: 235، 238

- إعمال النص الجزافي في ملاحقة ومعاقبة مرتكبي التهرب الضريبي.
- ب- عقلنة الامتيازات الضريبية:** تعد كثرة الإعفاءات الضريبية أحد أهم الأسباب الأساسية في ضعف الطاقة الضريبية، لذا ينبغي إعادة النظر في هذه الإعفاءات واعتماد أسس موضوعية وإقتصادية وإجتماعية تقوم عليها هذه الإعفاءات نذكر منها:
- إعادة النظر في الإعفاءات الدائمة في ضوء ضرورتها الإقتصادية و الإجتماعية من جهة ولتحقيق العدالة و المساواة من جهة ثانية، وللدخ من ظاهرة التهرب الضريبي بإستغلال الإعفاءات الممنوحة قانونا؛
- إقتصار الإعفاءات على الإستثمارات التي تساهم في التنمية الإقتصادية وتحقق زيادة في القيمة المضافة، وتؤمن المزيد من فرص العمل و على المشاريع التي تستعمل المواد الأولية المحلية؛
- منح الإعفاءات للمؤسسات المستقرة التي ستشكل مطارح ضريبية مستقبلية.
- ج- رفع كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي:** لدعم الطاقة الضريبية فإنه لابد من رفع كفاءة الإدارة الضريبية وبالأخص جهاز التحصيل عن طريق:
- تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الضريبية إذا لزم الأمر؛
- إحداث محاكم داخل وضمن النظام القضائي مختصة بالقضايا الضريبية لحل المنازعات الضريبية بين المواطنين و الدولة؛
- الإنتقال من النظام الضريبي الحالي الذي يتميز بنوع من التعقيد و عدم الإستقرار إلى نظام ضريبي عصري و حديث يتصف بالفعالية و العدالة.
- ثانيا: ترشيد الإنفاق العام:** بالإضافة إلى دعم الطاقة الضريبية لتحقيق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية فينبغي على الدولة أن تقوم في هذا الصدد بترشيد إنفاقها، والمقصود بترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن، والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة، وعليه فإنه يبدو من الأفضل وضع بعض الضوابط العامة التي يجب على الأجهزة العامة إتباعها والتقيدها بها، حتى يمكن تحقيق أكبر منفعة إجتماعية بأقل قدر من الإنفاق وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي:

أ- محاربة أشكال وآليات الفساد؛

ب- القضاء على ظواهر هدر المال العام؛

ج- مكافحة الرشوة؛

د- مكافحة تبييض الأموال.

### ثالثا: سياسات تنمية القطاع الخاص في الجزائر:

سعت الجزائر في ظل برامج الإصلاحات الإقتصادية إلى تطبيق مجموعة كبيرة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة الإقتصادية بغية تطوير مناخ الإستثمار، وذلك من خلال التأثير على مجموعة من المتغيرات الإقتصادية والتي لها إنعكاس مباشر على نمو الإستثمار الخاص.

أ- **سياسة سعر الفائدة:** حاولت الجزائر في إطار عمليات الإصلاحات الإقتصادية إستخدام معدلات الفائدة، كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين والأفراد نحو زيادة نسبة الإدخار وتوجيهها نحو الإستثمار، وذلك من خلال رفع معدلات الفائدة، لذلك إستخدم بنك الجزائر سعر مرجعي للتعامل مع البنوك التجارية في قبولها للودائع ومنها قروض.

ب- **تخفيض سعر الصرف:** أراد صندوق النقد الدولي تصحيح سعر صرف الدينار بغية الوصول إلى سعره الحقيقي في السوق، فقد تم تخفيض الدينار على مراحل إلى أن تم الوصول لسعر السوق الحقيقي للدينار الذي ساهم في تخفيض نسبة التضخم في الجزائر وهذا بفعل السياسة المرنة التي إتبعها بنك الجزائر حيث أصبح سعر الصرف يحدد يوميا بفعل العروض المقدمة من طرف البنوك التجارية في بداية كل حصة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص ص: 227، 226.

### المطلب الثالث: الإصلاحات الهيكلية

إن أهم ما يحتاجه إقتصاد الجزائر أن ينظم ويوضع في السبيل السوي، وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات التي تملك بنى تحتية لتخرج من تبعيتها للقطاع الخاص بالمحروقات بالاستغلال الأمثل، وهذا من خلال تطوير وتنمية الصناعة، الزراعة والسياحة.

#### أولاً: القطاع الصناعي

تعد الصناعة عصب عملية التنمية وتدل معظم المؤشرات للقطاع الصناعي في الجزائر (احتياط النفط، 1200 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، 105 مليار طن من الحديد بالإضافة الى الفوسفات، الزنك، الرصاص، النحاس... الخ) على أنه يمكن أن يكون قطاعا رائدا لتنمية مصادر الإيرادات وتحقيق التنمية المنشودة، رغم ارتباط القطاع الصناعي في الجزائر بالأسعار العالمية للنفط والذي يركز بشكل عام على الصناعة الاستخراجية بحوالي 85 بالمئة من الصناعة الاستخراجية ثم الصناعة التحويلية.<sup>1</sup>

يتفق مختصو الشأن الاقتصادي في الجزائر على حتمية تفعيل 03 مفاتيح لانتعاش الآلة الصناعية، التي لا يزال استغلالها مقصورا على نصف قدراتها فقط وتتمثل هذه المفاتيح الثلاثة في:

أ- **تثمين الموارد الطبيعية:** سعت الحكومة الجزائرية في البحث عن طرق ووسائل للتكيف مع معطيات العصر الحالي، من خلال تفعيل عدة برامج في إطار التنمية الاقتصادية كبرنامج الطاقة المتجددة تحضيرا لمرحلة ما بعد النفط، وقد كشفت عن خطة طموحة لإنتاج 10 بالمئة من الكهرباء منة موارد متجددة كالماء، الشمس، الرياح بحلول 2020 فالهدف الأساسي لإستراتيجية الصناعة الحالية في الجزائر هو توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الاعتماد شبه الكلي على مصدر وحيد للدخل، وبالتالي بناء إقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات.

<sup>1</sup> - حميدة اوكيل ، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر - اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة المجد بوقرة، تلمسان، 2016، ص:251.



- ب- **تأهيل الموارد البشرية:**<sup>1</sup> يعتبر العنصر البشري أكثر أهمية في الإنتاج فهو المستخدم للموارد، وفي هذا الصدد يجدر التنبيه إلى أننا عندما نتكلم على الجوانب الاقتصادية للموارد البشرية فلا يجب الإقتصار على الجانب الكلي لها، وإنما يشمل على القدرات التنظيمية وما يتمتع به العدد الكلي للسكان من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإدارة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة ويتم التدخل في هذا المجال في كل ما يتعلق بتكليف الموظفين مع الهياكل ومستواهم الشخصي والفكري والمهني من أجل فعالية أكثر.
- ج- **عصرنة وسائل الإنتاج:** حيث ان الجزائر تخصص مبالغ هائلة لعصرنة وسائل إنتاجها.

### ثانيا: القطاع الزراعي

- إن القطاع الزراعي في الجزائر يملك آفاق مستقبلية واعدة، خاصة وأنه يحتوي على كل مقومات النجاح ولم يبقى ينقص التوظيف الجيد للمعطيات المتاحة على أرض الواقع، وهذا عن طريق اتجاه سياسة الزراعة واضحة المعالم و الأهداف من خلال:<sup>2</sup>
- تنمية القطاع الزراعي الذي يتطلب إدماجه في الحركة العامة للتنمية الشاملة؛
  - إقامة علاقات منسجمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية (زراعة-صناعة)؛
  - ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للعقار الفلاحي؛
  - إيجاد إطار قانوني ينظم استغلال الأراضي الفلاحية، العرش، كما يعرفها سكان الشرق والوسط والمعروفة في الغرب بالأراضي السابقة؛
  - ضبط وتنظيم العمران وهذا للحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية؛
  - استصلاح المزيد من الأراضي وإضافتها إلى المساحات الزراعية المستغلة؛
  - العمل على زيادة الإنتاج زيادة رأسية أي زيادة معدل إنتاج الوحدة المنتجة؛
  - الاستغلال الجيد والعقلاني للأراضي الزراعية المستغلة لأن استغلالها الحالي عشوائي؛

<sup>1</sup> -فاطمة الزهراء زرواط، الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، ملتقى وطني الأول أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 23-24 أبريل 2012، ص: 143.

<sup>1</sup> -رحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013، ص: 244.

- الاهتمام بترقية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يعرف انخفاض نسبة الاستثمار فيه؛

- محاربة كل أنواع الفساد من بيروقراطية ومحسوبة ورشوة... الخ؛

- استغلال المياه استغلالا عقلانيا؛

- ضرورة الاستفادة من المخلفات الزراعية سواء كانت نباتية أو حيوانية؛

- الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي لأن مستقبل الزراعة يتطلب استمرار تطور التكنولوجيا والأبحاث العلمية؛

- القيام بدورات تكوينية للفلاحين قصد توعيتهم وإعطائهم الخطوط العريضة في الميدان الفلاحي؛

- القيام بحملات للإرشاد الفلاحي.

### ثالثا: القطاع السياحي:

تعمل الجزائر لتنمية السياحة والتي أصبحت تشكل أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي والنهوض به .

وبالنظر للعوائد المالية التي يوفرها في الأمد المتوسط والطويل ولما يوفره من فرص لخلق الثروة وفي ظل الصدمات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري فإن الخيار السياحي يعد من الخيارات المتاحة أمام برامج التنمية وباعتباره قطاعا إنتاجيا يكتسي أهمية بالغة في زيادة الدخل وتحسن ميزان المدفوعات ومصدر للعملة الصعبة وقطاع كثيف العمالة، لذا تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها إحدى أولوياتها وتحويلها إلى إحدى مراكز الجذب السياحي بامتياز نظرا لما تزخر به من ثروة سياحية نظيفة.<sup>1</sup>

ولتجسيد عملية تنمية القطاع السياحي في الجزائر، قامت الحكومة بإنشاء مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 حيث يهدف هذا المخطط إلى ما يلي:<sup>2</sup>

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي؛

- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى؛

<sup>1</sup> - أوكيل حميدة، مرجع سابق، ص: 254.

<sup>2</sup> - وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص ص: 269-270.

- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة؛
  - تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري؛
  - التحسين الدائم لصورة الجزائر.
- ولتجسيد وتفعيل هذه الاستراتيجية يجب توفر عدة عوامل نذكر منها مايلي:
- تحقيق الأمن والاستقرار بمختلف أنواعه؛
  - حل مشكلة العقار حيث أن الكثير من المشاريع تصطدم بمشكلة الوعاء العقاري؛
  - تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تسهيل منح القروض؛
  - إعطاء اهتمام بالغ لقطاع النقل وتنظيمه وتحديد أسعاره؛
  - تنظيم قطاع الاتصالات بمختلف أنواعه وجعله بمتناول الجميع؛
  - تنظيم القطاع المصرفي وتسهيل عملية نقل وتحويل الأموال؛
  - تحسين مستوى الخدمات المقدمة في القطاع؛
  - السهر على تنفيذ المشاريع المسطرة ضمن المخطط؛
  - إنشاء قانون صارم خاص بوكالات السياحة لتحسين مستوى خدماتها؛
  - إنشاء لجنة وطنية تتولى عملية التفتيش والمراقبة للخدمات السياحية.
- وبالتالي فالجزائر تزخر بموارد وطاقات متجددة من شأنها أن تزيد من إستقرار الوضعية العامة للإقتصاد الجزائري من جهة، والميزانية العامة للدولة من جهة أخرى، لذا وجب على الحكومة أن تأخذ هذا بعين الإعتبار، وتباشر بتطبيق الإصلاحات كرد إعتبار الجباية العادية لسد الفجوة التي أحدثها الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات والإستثمار في القطاعات الأخرى.

### خلاصة الفصل

تحتل الجباية البترولية مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري عموما وفي الميزانية العامة للدولة خصوصا، كونها تساهم بنسبة كبيرة في تمويل إحتياجات الميزانية، ومن ثم تغطية النفقات العامة والتي أصبحت في تزايد مستمر نظرا لتطبيق البرامج التنموية قصد الإرتقاء والنهوض بإقتصاد الجزائر.

لكن مع التذبذبات المسجلة في السنوات الأخيرة للإيرادات المحصلة من الجباية البترولية والمرتبطة بأسعار البترول، أثر سلبا على إستقرار الوضعية العامة للإقتصاد الوطني حيث أصبحت الميزانية تعاني عجزا في تغطية النفقات العامة.

تطلبت الوضعية الحالية للإقتصاد الجزائري إتخاذ جملة من الإجراءات والإصلاحات، التي من شأنها أن تعوض إنخفاض مساهمة الجباية البترولية، والتي كان من أهمها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، والإستثمار في قطاع الصناعة، السياحة، الزراعة، وذلك بهدف خلق قاعدة إقتصادية متينة.

## الخاتمة العامة

من خلال الدراسة تبين أن وضعية الإقتصاد الجزائري لازال رهين قطاع المحروقات، كون الجزائر لازالت تعتمد على إيرادات الحماية البترولية المحصلة بصفة رئيسية لتمويل إقتصادها، حيث أن الحماية البترولية أصبحت وزنا لا يستهان به في الميزانية العامة للدولة.

و ما جعل الإقتصاد الجزائري في وضع غير مستقر، أنه مرتبط بالحماية البترولية أين تتأثر بالسعر البترولي، الذي يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب في الأسواق البترولية العالمية.

في ظل هذه التذبذبات الحادثة على مستوى قطاع المحروقات والتي تسبب خلا على مستوى الميزانية العامة للدولة وعجزا في تغطية النفقات، إستوجبت هذه الوضعية وضع جملة من السياسات والإصلاحات قصد الفصل بين الإقتصاد الحقيقي وعائدات المحروقات، وذلك بتطوير الحماية العادية التي كانت إحدى المبررات الأساسية في الإصلاح الجبائي، وتشجيع عمليات الإستثمار خارج قطاع النفط كالزراعة، الصناعة والسياحة.

ورغم كل الجهود المبذولة إلا أن تطبيق هذه الإصلاحات لايزال جزئي، وبعضها لايزال حبر على ورق، فاليوم لايزال الإعتماد الأول لتغطية النفقات على الحماية البترولية، كون فعالية الإصلاح الجبائي محدود، وهذا ما يتطلب تدعيم لقاعدة النظام الجبائي ورد الإعتبار للحماية العادية وذلك بإحلال الحماية العادية محل الحماية البترولية بالدرجة الأولى.

### • نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم نتائج البحث المتوصل إليها في النقاط التالية:

✓ لقد كانت الضرائب بمختلف أنواعها ولا زالت المورد الرئيسي لإقتصاديات أغلب الدول الحديثة منها و السائرة في طريق النمو، كونها تمثل مصدرا لتمويل خزينة الدولة، قصد تغطية النفقات.

✓ إن الإهتمام المتزايد بالضرائب بصفة عامة وتلك المتعلقة بقطاع المحروقات بصفة خاصة لم يكن وليد اللحظة بل هو نتيجة معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك الموارد المتأتية من الحماية البترولية في النهوض بإقتصاديات الأمم.

✓ تعتبر الحماية البترولية ذو أهمية كبيرة في الإقتصاد الجزائري لما لها من مساهمة ومكانة كبيرة في الإيرادات العامة للدولة، وفي تغطية النفقات.

- ✓ تتأثر الجباية البترولية بالتقلبات الحاصلة في أسعار البترول التي ترجع إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في جانب الطلب وكذلك عوامل مؤثرة في جانب العرض.
- ✓ تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة مما يؤدي إلى تأثر الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار البترول.

### • اختبار الفرضيات

لقد تمت هذه الدراسة على أساس فرضية رئيسية أستخلص منها مجموعة من الفرضيات وقد توصلنا من خلال معالجة الموضوع الى ما يلي:

- ✓ تعتبر الجباية البترولية في الجزائر بمثابة المخزن الفعال للإقتصاد الجزائري وأساس إيرادات الدولة العامة، والممول الرئيسي لنفقات الميزانية.
- ✓ لقد أظهر البحث اعتماد الجزائر على الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة للدولة، وقد تزايدت هذه مساهمة هذه الأخيرة في تمويل النفقات العامة في حين أن الموارد المتأتية من إيرادات الجباية العادية لا تغطي إلا نسبة قليلة من مجموع النفقات العامة وكذا ضعف الضغط الضريبي خارج المحروقات، ويرجع السبب لعدم توسع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد الوطني .
- ✓ أصبحت الموازنة العامة للدولة تتميز برصيد السالب وذلك لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية نفقات الدولة خاصة وأن الإيرادات تعتمد بنسبة كبيرة على موارد الجباية البترولية، وهذا ما جعلها تتأثر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار البترول. وهذا يعني أنه توجد علاقة طردية بين السعر البترولي وقيمة الجباية البترولية المحصلة حيث كلما زاد السعر البترولي زادت قيمة الجباية البترولية المحصلة.

- ✓ لقد إتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإصلاحات بهدف خلق قاعدة إقتصادية متينة ومتنوعة، وذلك من خلال محاولتها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، والإستثمار في قطاعات خارج قطاع المحروقاتمثل قطاع الصناعة والزراعة والسياحة.

### • التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يقضي تقديم جملة من الإقتراحات والتوصيات التي يمكن من خلالها الجباية البترولية، أو الإيرادات الجبائية أو السياسة المالية، عموما أن تلعب دورا مهما في دعم النمو الإقتصادي الوطني وعليه نقترح مايلي:

- ✓ باعتبار أن إقتصاد الجزائر مرتبط بدرجة كبيرة بتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية وأن معدلات النمو هي نتاج التطور الذي يحدث في قطاع المحروقات لذلك يجب على الحكومة العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية كالصناعة والزراعة والسياحة بما يحقق من رفع القدرة التنافسية في القطاعات الإنتاجية هذه ومن ثم التقليل من أثر التغيرات الخارجية.
- ✓ وضع خطط محكمة عن طريق الإستفادة من جميع الموارد قصد إحداث توازن بين النفقات والإيرادات العامة.
- ✓ محاولة الإستفادة القصوى من إيرادات الجباية البترولية خاصة خلال الفترة القادمة نظرا لثبات أسعار البترول على المدى القصير والمتوسط، والفارق الكبير بين الأسعار الحقيقية والسعر المرجعي لميزانية الدولة.
- ✓ تنويع مصادر إيرادات الموازنة عن طريق توسيع حصيلة الإيرادات الضريبية سيؤدي إلى التقليل من خطر تعرض الموازنة العامة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعار البترول.
- ✓ زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للنهوض بأي إقتصاد .
- ✓ يجب على الدولة أن تشجع الإستثمار خارج قطاع المحروقات وتشجيع الأنشطة الإنتاجية الأخرى بهدف تحقيق التكامل الإقتصادي.
- ✓ يجب على الدولة أن تقوم بتخصيص إيراداتها لغرض تمويل النفقات المنتجة التي تساهم في تحسين مرافق الصحة، التعليم، والبيئة التحتية، وهذا ما يشجع الخواص مما يساهم في زيادة الإستثمار وبالتالي سيرتفع مستوى العمالة والنمو الإقتصادي في نهاية الأمر.

### • آفاق البحث:

- بعد هذه الدراسة وإستخلاص النتائج السابقة وتقديم الإقتراحات، بإعتبار أن هناك العديد من النقاط تتطلب الشرح والتفصيل، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها إمتدادا لهذا الموضوع، التي نأمل أن تفتح مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكرها:
- ✓ علاقة الجباية البترولية بتغيرات أسعار البترول.
  - ✓ دراسة معمقة لمصادر الطاقة البديلة في الجزائر و إحلالها محل البترول.
  - ✓ مدى إرتباط الجباية البترولية بالإيرادات العامة.

قائمة المراجع

1- الكتب

- 1) إبراهيم محمد خريس، الضرائب في النظام المالي الإسلامي (دراسة مقارنة)، الطبعة العربية 2014، دار الأيام للنشر والتوزيع.
- 2) أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى 2012 الإسكندرية.
- 3) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار السادس 2008.
- 4) جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى 2010، دار وائل للنشر.
- 5) حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي والوضعي)، الطبعة الأولى 2013، دار النفائس للنشر والتوزيع.
- 6) خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة 2007.
- 7) خبابة عبد الله، أساسيات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة 2009.
- 8) زهير أحمد قدورة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2014.
- 9) سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، 2008 جامعة بيروت العربية.
- 10) سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2011.
- 11) سعيد علي محمد لعبيدي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى 2011، دار دجلة للنشر والتوزيع.



- 11) عادل فليح حسن، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى 2007، دار حامد، الأردن.
- 12) السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة (ماهيتها، أسس إعدادها واعتمادها وتنفيذها وتمويلها، إقتصادياتها)، الطبعة الأولى 1996، دار النهضة 32 شارع عبد الخالق فروت، القاهرة.
- 13) بن سماعيل حياة ، تطوير إيرادات الموازنة العامة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009.
- 14) بن عمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010.
- 15) غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة (تحليل أسس الإقتصاديات المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2001.
- 16) فتحي أحمد ذياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى 2013، دار الرضوان للنشر والتوزيع.
- 17) لعمارة جمال ، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، 2007، دار الخلدونية.
- 18) لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة (المفاهيم والقواعد والمراحل والإتجاهات الحديثة) دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014.
- 19) محمد البناء، إقتصاديات المالية العامة 2009، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم سابقا.
- 20) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى 2008، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 21) محمد طاقة، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى 2007، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 22) محمد طاقة، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة الطبعة الثانية 2010.

23) محرزى محمد عباس ، إقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة للطباعة للنشر والتوزيع.

24) محرزى محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة) الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجماعية 2010.

25) محمود حسين الوادى، زكريا أحمد عزام،(مبادئ المالية العامة)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

## 2- المذكرات

1) اوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر- اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة امجد بوقرة، تلمسان، 2016.

2) بصديق محمد ، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، قسم العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، 2009.

3) بن نوار بومدين ، النفقات العامة على التعليم (دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية، علوم تجارية، علوم التسيير، تخصص تحليل إقتصادي 2011.

4) حاج قويدر عبد الهادي، (الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري-2009-1986 دراسة تحليلية)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة وهران، 2011-2012.

5) حمقاني محمد الطيب، زعطوط عبد اللطيف، الجباية في توزيع المواد البترولية(دراسة حالة المؤسسة الوطنية بحاسي مسعود NAFTAL)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص الإقتصاد والتسيير البترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، 2012.

- 6) شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقائد، جامعة تلمسان 2010.
- 7) عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف-2014-2013.
- 8) قنادزة جميلة، الجباية البترولية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص المالية العامة، تلمسان 2010-2011.
- 9) مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010.
- 10) وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013.
- 3- تشريعات وتقارير ونشرات
- 1- تقارير بنك الجزائر.
- 2- تقارير منظمة الأوبك.
- 3- تقارير وزارة المالية.
- 4- ملتقيات ومجلات
- 1) تيري لاين كارل، فهم لغة الموارد، الرقابة على النفط، الدليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية 2005.

- (2) بن حمادي بن عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات (دراسة حالة الجزائر)، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، ملحقه الخروبة، الطابق الأول.
- (3) صرارمة عبد الوحيد، دراسة العلاقة الدينامكية والسلبية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر (خلال الفترة 1980-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016.
- (4) عبد المجيد قدي، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.
- (5) فاطمة الزهراء زرواط، الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، ملتقى وطني الأول أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 23-24 أبريل 2012.
- (6) كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5.
- (7) كمال رزيق، مسدور فارس، تقييم اصلاح النظام الجبائي، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة، جامعة سعد حلب، البليدة 11-12 ماي 2003.
- (8) ناصر مراد، الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2، 2003.
- 5- المحاضرات

- (1) بوزيدة حميد، محاضرات لمقياس الجباية، فرع تقنيات البنكية والنقدية للتعليم عن بعد، سنة ثانية، جامعة التكوين عن بعد.
- (2) دنان راضية، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014 المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

## المخلص

تعد الجباية البترولية المورد الأساسي لتمويل متطلبات الميزانية العامة للدولة وتغطية نفقاتها، وبما أن قطاع المحروقات مرتبط بالسعر البترولي، فإن اقتصاد الجزائر يبقى رهين هذه الوضعية اللامستقرة، هذا ما دفع إلى القيام بإصلاحات في النظام الجبائي وتشجيع الإستثمار خارج قطاع المحروقات، وبالرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن قطاع المحروقات لا يزال المسيطر بمساهمته في الإيرادات الكلية، ومن ثم فهو يؤثر على الإقتصاد بشكل عام والميزانية العامة للدولة بشكل خاص، وبالتالي فهي متعلقة بمدى إستقرار هذا القطاع.

## Abstract

The petroleum charge is the main resource for financing the general budget requirements of state and covering its expeuses, Since the hydrocarbons sector is linked to the petroleum price, Algeria's economy remains dependent on this unstable situation.

This led to reforms in the tax system and encouraging investment outside the hydrocarbons sector, That the hydrocarbons sector is still dominant in its contribution to total revenues and then the economy as a whole is related to the stability of this sector.